جامعة يحي فارس _المدية_
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان

أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص محاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين
- رباحي مسعودة
- قرطبي رانية هبة

تحت إشراف الأستـــــــــــــاذ:
أ/محمد زرواطي

أعضاء اللجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الصفة	الجامعة
الزاهي محمد لمين	رئيسا	المدية
محمد زرواطي	مشرفا	المدية
بغدادي	عضوا ممتحنا	المدية

السنة الجامعية: 2022/ 2023

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

سورة النمل الآية (19)

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

ربنا لك الحمد لأنك هديتنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هديتنا

فالحمد والشكر لله أن وفقنا لهذا العمل ويسر لنا طريق العلم وأعاننا عليه

ثم مصداقا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فلا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى من تكبد عناء التصحيح والتصويب

الأستاذ المشرف **محمد زرواطي** نشكره على تواضعه وسمو أخلاقه

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم باستقراء محتويات هذا العمل

ولتكبدهم عناء تقييمه

كما نشكر جميع أساتذة الكلية الذين لم يبخلوا علينا بالتوجيهات والإرشادات

والملاحظات القيمة المقدمة من طرفهم

كما نشر جميع أعضاء مصلحة المالية والمحاسبة التي ساعدتنا على إنجاز هذا العمل

ونخص بالشكر السيد **زكريا بوهالي** والسيد **زكارة يوسف**

ونشكر

جميع عمال كهرغاز

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد



إهداء

إلى من غرست حبها في قلبي زنبق ناعم أبيض حتى
إذا جاء ربيع العمر أزهر وأبهر، أتواضع بين يديك
مقبلا ومبتكرا... **أمي الغالية.**

إلى من سقى بعرق جبينه الطاهر معنى الرجولة
والوفاء إليك يا أحب رجل إلى قلبي... **أبي الغالي.**

إلى رفقاء الصعاب



ملخص

هدف الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتشمل هذه القرارات الاستثمار في المشروعات، واختيار الأصول المالية المناسبة وتقييم الفرص الاستثمارية المختلفة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة حيوية في هذا السياق حيث يساعد في جمع البيانات المالية والمحاسبية بنظام ودقة ويتيح بذلك المعلومات التي تساعد على تقييم الأداء المالي للشركة عامة والمشروع المستهدف للاستثمار خاصة.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، اتخاذ القرارات، القرار الاستثماري.

Summary :

The aim of the study is to shed light on the importance of the Accounting information System in taking Investment decisions, and these decisions include investing in projets, and choosing Arrival Appropriate financial and evaluation of various investement opportunities.

The accounting information system is a vital tool in this context, as It isused in finacial and accounting statments in a systematic and accuratemanner, providing information That helps to evaluate the financialassets of the company in general and the target project Will be private in vestments.

Keywords : Information System, Desicionmaking, trust decision.

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر	**-**
الإهداء	**-**
الملخص	**-**
فهرس المحتويات	**-**
فهرس الجداول	**-**
فهرس الأشكال	**-**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي	**3**
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**3**
المطلب الثاني: مكونات وعناصر نظام المعلومات المحاسبي	**5**
المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي	**9**
المطلبالرابع:أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي	**10**
المبحث الثاني: تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي	**12**
المطلب الأول: تخطيط وتحليل نظام المعلومات المحاسبي	**12**
المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبي	**15**
المطلب الثالث: تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي	**21**
المطلب الرابع : تشغيل وصيانة نظام المعلومات المحاسبي	**25**
خلاصة	**29**
الفصل الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرارات	**32**

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات	**32**
المطلب الثاني: مراحل وخطوات اتخاذ القرارات	**33**
المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات	**36**
المطلب الرابع : العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات صالحة لاتخاذ القرارات	**37**
المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات	**39**
المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية	**39**
المطلب الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية	**45**
المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار	**46**
المطلب الرابع : دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية	**48**
خلاصة	**51**
الفصل الثالث: تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في شركة كهرغاز بالمدية	
تمهيد	**53**
المبحث الأول: دراسة نظرية عن المؤسسة محل الدراسة	**54**
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة كهرغاز المدية	**54**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومستوياتها	**54**
المطلب الثالث: وظائف المؤسسة ومهامها	**58**
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المؤسسة محل الدراسة	**60**
المطلب الأول: تقديم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة	**60**
المطلب الثاني: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	**66**
المطلب الثالث : دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة	**71**
المبحث الثالث: المقابلة	**77**
المطلب الأول: تقديم محتوى المقابلة	**77**
المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة	**80**

خاتمة	83
قائمة المراجع	87
الملاحق	–

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي	**11**
(3-1)	جدول حساب النسب	**66**
(3-2)	جدول التحليل بواسطة النسب	**67**

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تصميم نظام المعلومات المحاسبي	18
(2-1)	مخطط يوضح الخطوات المتبعة في تنفيذ القرار	35
(2-2)	مخطط يوضح العوامل المؤثرة في القرار	38
(2-3)	عملية اتخاذ القرار انطلاقا من القوائم المالية	49
(3-1)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كهرغاز	55
(3-2)	مخطط برامج النظام المحاسبي للمؤسسة	61
(3-3)	واجهة نظام المعلومات المحاسبي "حساب"	63
(3-4)	محتويات برنامج حساب	64
(3-5)	القوائم المالية في برنامج حساب	65
(3-6)	أعمد بيانية لرؤوس الأموال	68
(3-7)	أعمدة بيانية للنسب	68

مقدمة:

يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا حاسما في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. حيث يوفر هذا النظام معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وموثوقة تساعد المستثمرين على تقييم الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات المستنيرة.

يعيش العالم اليوم في ظروف معقدة ومتغيرة بسرعة فائقة، حيث تتزايد حجم وتعقيد المعلومات المتاحة للمؤسسات والأفراد. وفي ظل هذا السياق، يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا حاسماً في عملية اتخاذ القرارات الفعالة والناجحة. وهو يمثل الهيكل الأساسي الذي يساهم في تشكيل المعلومات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية. وبفضل تطور التكنولوجيا، أصبح من الممكن تجميع كميات هائلة من البيانات وتحويلها إلى معلومات قيمة تدعم عمليات اتخاذ القرارات.

يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة وشاملة عن الوضع المالي للشركة. يتم تسجيل جميع العمليات المالية والمحاسبية في النظام، مما يسهل على المسؤولين تتبع الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات. وبفضل هذه المعلومات، يمكن للمسؤولين تحليل أداء الشركة المالي وتقييم قدرتها على توليد الدخل وتحقيق العوائد على الاستثمارات.

بفضل نظام المعلومات يمكن تحليل البيانات المتاحة من مختلف الجوانب والأبعاد، مما يتيح فهماً أعمق للظروف والأوضاع الراهنة وتحديد القضايا والفرص الرئيسية. علاوة على ذلك،يمكن لنظام المعلومات المحاسبي توفير تقارير ومعلومات قابلة للتحليل بشكل مرن وسريع، مما يسهم في تحقيق رؤية إستراتيجية أو تصحيح الأخطاء وتحسين الأداء.

1-إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار؟**

ومن خلال التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

- كيف يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

- كيف يمكن استخدام تقارير القوائم المالية المنشورة من خلال نظام المعلومات المحاسبي في الشروع في الاستثمار؟

3-فرضيات الدراسة:

- يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة ب:

توفير المعلومات المالية؛

تحليل الأداء المالي؛

تقدير التكاليف والعائد؛

تحليل التنبؤات.

- يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تحسين عملية اتخاذ القرارات المحاسبية ب:

توفير المعلومات الموثوقة؛

تحليل البيانات المالية والاقتصادية؛

التخطيط المالي الحالي والمتوقع؛

تقديم تقارير دورية للإدارة.

– يمكن استخدام تقارير القوائم المالية المنشورة من خلال نظام المعلومات المحاسبي في الشروع في الاستثمار ب:

تقييم الأداء المالي؛

تحليل نمو الشركة واتجاهاتها المالية؛

تقييم القوة المالية؛

اتخاذ قرار الاستثمار.

3-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، باعتباره من المواضيع الحديثة نسبيا والتي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، تعتبر ذات أهمية كبيرة وذلك لتعزيز فهم نظام المعلومات المحاسبي وكيفية عمله والأدوار التي يلعبها في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. دعم قرارات الاستثمار الأفضل من خلال فهم أهمية نظام المعلومات المحاسبي، وتحسين أداء الشركات والمؤسسات والمساهمة في المعرفة العلمية.

4-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على نظام المعلومات المحاسبي فهم دوره في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- التعرف على أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المحاسبية.

- التعرف على كيفية تحليل معلومات القوائم المالية وتحويلها لمعلومة فعالة لاتخاذ قرارا الاستثمار.

- التعرف على علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- الوصول إلى عملية اتخاذ القرار الاستثماري انطلاقا من القوائم المالية.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة وأدوات الدراسة:

تحتاج كل دراسة إلى عملية إلى مجموعة من المناهج تمكننا من دراسة الموضوع، والتحقق من الفرضيات المقدمة وتستدعي طبيعة الموضوع إلى المناهج التالية:

- الجانب الوصفي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، فالأسلوب الوصفي يستخدم في وصف الظاهرة المدروسة.

- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات من خلال تربص في مؤسسة الأشغال الكبرى كهرغاز، كما استعملنا اسلوب المقابلة لدعم موضوع البحث بمجموعة من الأسئلة.

6-الدراسات السابقة:

- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005. من خلال هذه الدراسة تم التعرف على دور المعلومات المحاسبية عامة والنظام المحاسبي خاصة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- قران فاطمة الزهراء وملوك هشام، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت. هدفت هذه

الدراسة الى التعرف على دور النظم المحاسبية في اتخاذ القرارات من خلال استخدام مجموعة من الأساليب، حيث أظهرت نتائج الدراسة العلاقة الوطيدة بين النظام المحاسبي واتخاذ القرار السليم.

-كرليفة خيرة، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. من خلال هذه الدراسة تم التعرف على الدور المهم للقوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة المالية والتي بدورها تسمح باتخاذ قرار فعال.

7-حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في:

-**الحدود المكانية:** تم القيام بتربص في مؤسسة الأشغال الكبرى كهرغاز.

- **الحدود الزمانية:** تتمثل حدود هذه الدراسة في فترة لا تقل عن شهرين متتاليين.

8-دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لمجموعة من الأسباب، والمتمثلة في:

- الرغبة في التعرف على نظام المعلومات المحاسبي؛

- الرغبة في معرفة مدى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار؛

- اعتبار الموضوع من المواضيع الحديثة؛

- محاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي لأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

9-صعوبات الدراسة:

بالرغم من أهمية التربص والمقابلة لجمع المعلومات حول موضوع النظام المحاسبي واتخاذ القرارات الاستثمارية، إلى أن الدراسة واجهت بعض الصعوبات:

- ضيق الوقت.

- عدم وجود شركات مختلفة في ولاية المدية تتبنى الموضوع.

10-هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول من أجل الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات من حيث صحتها، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي بحيث يتضمن مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي كمفهومه ومكوناته ووظائفه وأهميته وأهدافه ومراحل تصميمه.

وخلال الفصل الثاني سيتم التطرق إلى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بحيث يتضمن بعض المفاهيم، مثل مفهوم عملية اتخاذ القرارات ومراحل وخطوات اتخاذ القرارات ودور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أما في الفصل الثالث سنتطرق إلى الجانب التطبيقي فهو بمثابة دراسة حالة من خلال تربص في مؤسسة الأشغال الكبرى التابعة لمجمع سونلغاز "كهرغاز". وتطرقنا إلى أسلوب المقابلة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المهنيين، وفي ختام دراستنا نقوم بعرض النتائج واختبار الفرضيات وتقديم اقتراحات.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

تعد المحاسبة نشاطا خدميا حيث تقوم بتقديم خدمات للمهتمين بالأنشطة الاقتصادية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى المجتمع ككل فتتمثل خدماتها في توفير معلومات مالية تهدف إلى مساعدة تهدف إلى مساعدة متخذي القرارات في اتخاذ قرارات ملائمة وتظهر الحاجة المتزايدة إلى المعلومات في الآونة الأخيرة نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والفني، ولا توجد أي مؤسسة من المؤسسات إلا ويوجد فيها نظام معلومات محاسبي يستخدم كأداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من المكونات أو الأجزاء تتمثل في المدخلات والتشغيل والمخرجات وتعمل تلك المكونات في إطار الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم عمليات هذا النظام.

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على حصر وتجميع وتبويب كل الأحداث المالية التي تحدثها المؤسسات جزاء تعاملها مع نفسها أو تعاملها مع الغير، كما يعتبر أساس ومنطلق كل الأنظمة المحاسبية الأخرى، وهو أداة ضبط اقتصادية وقانونية.

كما أصبح نظام المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبية بصفة خاصة جزءا أساسيا من مقومات نجاح المؤسسات حيث يمدها بمعلومات دقيقة ونافعة وفي الوقت المناسب.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد أهم نظم المعلومات اللازمة لتشغيل ومعالجة العمليات في أي منشأة بغض النظر عن طبيعة نشاطها، وسواء كانت تلك المنشأة تعمل في مجال الخدمات أو في المجال التجاري أو في المجال الصناعي، وفي حقيقة الأمر فإن نظام المعلومات الإداري يمثل نظام المعلومات الرئيسي في أي منشأة.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

بداية نرى من الضروري أن نبين معاني بعض المصطلحات المستخدمة في هذا البحث، فعلى سبيل المثال ماذا يعني النظام، وما هي البيانات؟ وما هي المعلومات؟ فإذا وضحنا هذه المصطلحات أمكننا عندئذ توضيح مفهوم نظام المعلومات.

أولا: تعرف النظام المعلومات المحاسبي

فالنظام هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر تتفاعل معا وفقا لقواعد محددة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف. [1]

وحسبGuptaيعرف النظام بأنه:"وحدة ما تعمل في بيئة معينة وتتضمن العديد من الأجزاء أو النظم الفرعية التي تداخل العلاقات بين بعضها وبعض وبينها وبين النظام الذي يضمها والتي يعتمد كل جزء منها والآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا النظام الكلي." [2]

أما البيانات فهي عبارة عن حقائق واقعية غير منظمة لتعطي معلومات على شكل مخرجات،لا تعطي معنى وهي منفردة ولا تكون صالحة لاتخاذ القرار لذلك يجب

[1] حلمي سلام، نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص31.
[2] ماجد أحمد عبد العزيز بشير، أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الإدارية ، جامعة الدول العربية، 2015، ص21.

معالجتها، تكون في شكل أرقام أو صور أو رموز، الخ. تجمع عن طريق الملاحظة والاستقصاء.[1]

والمعلومات هي "البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف استخراج المقارنات والمؤثرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض."[2]

نظام المعلومات هو الأنشطة التي تجمع وتعالج البيانات لإنتاج معلومات مفيدة لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المنظمة. [3]

نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الإجراءات التي توفر عند تنفيذها معلومات تدعم عملية صنع القرارات عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يساعد إدارتها في تحقيق وظائفها وأهدافها.

ونؤكد ـــأيضا إلى أن النظام المحاسبي كنظام رئيسي يتكون من ثلاث نظم معلومات محاسبية فرعية هي نظام المعلومات المحاسبة المالية ونظام معلومات محاسبة التكاليف ونظام معلومات المحاسبة الإدارية.

ورغم ذلك فغنه يعتبر في حد ذاته نظاما فرعيا داخل نظام المعلومات الإدارية الذي يمثل النظام الأصلي في أي منشأة. [4]

---

[1] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية–الإطار الفكري والنظم التطبيقية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص25.

[2] فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص20.

[3] حمد عبد المالك وآخرون، الأنظمة المحاسبية والمتخصصة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص16. بتصرف

[4] ناصر نور الدين عبد اللطيف، المعرفة المحاسبية لغير التجاريين، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2003، ص12.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل خصائص نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1-الوضوح: يجب أن يكونالنظام واضح ويتضمن تعليمات توضيحية يساعد على فهم النظام، وعدم وجود مصطلحات تعرقل فهم النظام.

2-السهولة: هي القدرة على تنفيذ عمليات النظام بسهولة.

3-الدقة: هي تطبيق عمليات النظام بشكل صحيح خالي من الأخطاء أثناء عملية التنفيذ.

4-السرعة:هي قدرة النظام على توفير المعلومة للمستفيدين في الوقت المناسب لتكون مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

5-المرونة:أي قدرة النظام على مواجهة أي تغيير في النظام وإمكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب مع ظروف عمل المنشاة.

6-الملائمة: أن يكون النظام ذات تكلفة اقتصادية مناسبة تتناسب مع التكلفة المطلوبة من النظام، وملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من النظام مع الهدف الذي تم إعداده من أجله.[1]

المطلب الثاني: عناصر ومكونات نظام المحاسبي

أولا: المدخلات

وهي البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة وبذلك فإن البيانات تعتبر بمثابة المادة الخام التي لم يجر عليها أي عمليات تشغيلية. وبذلك فإن البيانات التي تمثل

[1] أحمد حلمي وآخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

عمليات المؤسسة لا تصلح في حد ذاتها لمتخذي القرارات أو بمعنى آخر فان البيانات الخاصة بعمليات المؤسسة لتقدم أي منفعة لدى متخذي القرارات.

فعلى سبيل المثال إذا قدمنا لأي طرف من الأطراف ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة بالمؤسسة بيان بعمليات المؤسسة خلال فترة معنية من بيع وشراء وتحصيل إرادات وسدادة أجور ومرتبات وإيجار وتأمين وشراء سيارات ومباني وآلات، الخ. وغير ذلك من المعلومات التي تقوم بها المؤسسة فإنها لا تقدم أي منفعة تمكنه من اتخاذ قرار مناسب.[1]

ويتم الحصول على هذه البيانات عن طريق المستندات المؤيدة لها،أي المؤيدة لحدوث عملية معينة والتي يمكن الاستناد إليها للحصول على بيانات موثقة على هذه العملية، وتنقسم المستندات إلى نوعين:

1-المستندات الداخلية: وهي التي تنشأ داخل المؤسسة مثل أذن صرف نقدية، أذن صرف من مخازن. وهذه المستندات تعتبر جزء من نظام الرقابة والضبط الداخلي للمنشأة. وتصمم بالشكل التي تحتاجها إدارة المنشأة من حيث التفاصيل اللازمة.

2-المستندات الخارجية: وهي التي تنشأ خارج المنشأة وتنتج من المعاملات مع الغير. ومن أمثلتها فواتير الشراء وإيصالات السداد النقدية. وتصمم بمعرفة الغير وترد المؤسسة بالشكل التي صممت به.

تستخدم المستندات في ظل النظم اليدوية (Manual systems)كأداة لتسجيل وترحيل البيانات في المجموعة الإدارية.

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص11.

كما تستخدم أيضا في ظل النظم المعتمدة على الحسابات الإلكترونية (Computer based)كمصدر البيانات التي يتم نقلها بعد ذلك إلى وسائل إدخال البيانات إلى الحاسب. [1]

ثانيا: عمليات التشغيل

وهي تمثل الجانب الفني في نظام المعلومات المحاسبية حيث أن العمليات التي ينبغي إجراءها على البيانات لتحويلها إلى معلومات.

فعلى سبيل المثال نجد عمليات التشغيل في نظام الإنتاج تتمثل في تلك العمليات الصناعية التي من شانها تحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات تامة أو قابلة للاستهلاك النهائي. أما في نظام المعلومات المحاسبية فنجد أن العمليات التي تجرى على البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة لتحويلها إلى معلومات مفيدة لمتخذي القرارات تتمثل في التحليل،التسجيل،التبويب،التجميع،التلخيص. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:[2]

1-تحليل الأحداث الاقتصادية للمؤسسة: يقصد بذلك أن يقوم المحاسب بتحليل أي عملية قابلة للتسجيل في دفاتر المؤسسة إلى الطرف المدين والدائن للتعبير عن التغير في الأصول والمصروفات والخصوم والإيرادات.

2-تسجيل الأحداث الاقتصادية للمؤسسة: بعد التحليل يقوم المحاسب بتسجيل العمليات في دفتر اليومية بشكل يومي وأول بأول ويجب أن يكون الطرفين متساويين.

[1] عاطف محمد العوام، طارق عبد العال حماد، أصول المحاسبة ونظم المعلومات ، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر،2011، ص ص20،21.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 12-13.

3-تبويب وجمع الأحداث الاقتصادية: بعد التحليل والتسجيل يقوم المحاسب بعملية التبويب وتجميع الأحداث التي تشترك مع بعضها البعض في التأثير على أحد الموارد أو استخدامات المؤسسة. تعرف هذه الخطوة بترحيل قيود اليومية لدفتر الأستاذ.

4-تلخيص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة: وهي أن يقوم المحاسب بترصيد حسابات دفتر الأستاذ وتحديد رصيد كل حساب وإعداد ميزان المراجعة الذي هو بمثابة كشف الأرصدة المدينة والدائنة في نهاية الفترة تمهيدا لإعداد القوائم المالية.

ثالثا: المخرجات:

وهي تمثل المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية فإذا كانت البيانات هيالمادة الخام كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبي فإن المعلومات هي بمثابة المنتج النهائي لهذا النظام. ويتم توصيل المعلومات لمتخذي القرارات من خلال القوائم المالية التي غالبا تكون ثلاث قوائم وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية. [1]

1-تعتبر المعلومات التي يفصح عنها في التقارير والقوائم المالية بمثابة مخرجات النظام المحاسبي، ويتم تقديمها إلى الجهات الآتية (مستخدمي المعلومات المحاسبية):

1 1 -جهات داخلية: جهات داخل المؤسسة يمكن أن تستفيد من المعلومة تشمل أصحاب المؤسسة، المستويات الإدارية المختلفة،العاملين بالمؤسسة.

1 2 -جهات خارجية: جهات خارج المؤسسة تشمل المستثمرين،الدائنين،البنوك،مصلحة الضرائب أو أي جهات خارجية. [2]

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل وظائف نظام المعلومات المحاسبية في:

[1] نفس المرجع السابق، ص14.

[2] عاطف محمد العوام، طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 29

1-تجميع البيانات: تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل المؤسسة أو ناتجة عن تغذية عكسية.

2-معالجة البيانات: تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف والنسخ والترتيب والفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة. [1]

3-إدارة البيانات: وتحقق وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

4-رقابة البيانات: تحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها.

5-توفير المعلومات: تعتبر الوظيفة النهاية لنظام المعلومات المحاسبية، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات. [2]

المطلب الرابع: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

1- أهمية نظام المعلومات المحاسبية:

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهمية بالغة في مجالات عدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير القوائم والتقارير السنوية الإلزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي؛

[1] عبد المقصود ديبان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية، 2005مصر، 2005، ص73.
[2] نفس المرجع السابق، ص73.

- توفير المعلومات المفيدة لوضع استراتيجيا ت ورسم السياسات وإعداد الخطط؛

- توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين؛

- توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوما بعد يوم؛

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء. [1]

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأهداف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية المتعارف عليها. ومن الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هو مبين في الجدول الآتي: [2]

الجدول (1-1): الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي

1 تشغيل البيانات: -تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة. -تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين. -تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة. -إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.
2 توصيل المعلومات:

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر) ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 32.

[2] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

-توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها. -توصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3 تحقيق الثقة بالبيانات: -التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها. -التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية. -الترحيل على فترات دورية. -التأكد من صحة الأرصدة.
4 تحقق الحماية للأصول: -تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها. -فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 33.

المبحث الثاني: تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: مرحلة التخطيط والتحليل

تتمثل مرحلة والتحليل في:

أولا: مرحلة التخطيط

في هذه المرحلة يتم تحديد المشاكل ونقاط الضعف الكامنة وراء الحاجة إلى تطوير النظام القائم أو استحداث نظام جديد، ثم يتم تحديد الأهداف المراد تحقيقها ومعدات نظام المعلومات المحاسبي اللازمة لذلك [1]، ويتطلب ذلك عدة جوانب في المؤسسة وهي :

[1] محمد يوسف الحفناوي، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص189.

– بيئة النظام: من خلال تجميع بيانات حول ملكية المنظمة، شكلها القانوني، طبيعة النشاط والمنتجات والخدمات التي تقدمها؛

– الهيكل التنظيمي للمنظمة: من خلال الخريطة التنظيمية للمؤسسة يتم تحديد الإدارات الرئيسية والفرعية ومهامها وصلاحياتها؛

– الإجراءات المتبعة والبيانات، الوثائق، والتقارير التي يتم إعدادها وتبادلها أثناء تنفيذ الأعمال. [1]

وتسمح هذه المعلومات القيام بدراسة جدوى أولية بهدف :

– تحديد الدوافع الكامنة وراء التغيير (خلل تقني،عجز وظيفي...)؛

– التحسينات والمكاسب المنتظرة من هذه العملية كما ونوعا؛

– صعوبات وحدود المشروع؛

– التغييرات التنظيمية (التقنية والبشرية) التي ستنجم عن المشروع؛

– التطلعات المستهدفة فيما يخص إجراءات ومستوى التألية (مستوى تشغيلي،مستوى القرارات). [2]

ثانيا: مرحلة التحليل:

تحليل النظم هو عملية تحويل البيانات والحقائق المتعلقة بالنظام إلى العناصر المكونة لها وإيجاد العلاقة المنطقية التي ترتبط فيما بينها، وذلك من أجل تحديد مواصفات ومتطلبات النظام الجديد. [1]

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،1998،ص68.

[2] Eric TORT, Organisation et management des systèmescomptables.DunodEdition, paris.2003. p83.

الهدف من هذه المرحلة هو الفهم المعمق للنظام القائم (إذا تعلق الأمر بالتغيير) أو النظام المستقبلي ونحاول إدراك وظيفة وكيفية عمل النظام القائم من جهة ووضع تصور حول عمل النظام المستقبلي من جهة أخرى، وتبدأ هذه المرحلة عادة بسلسلة من المقابلات مع المستخدمين المستقبليين للنظام بهدف جمع المعلومات،ومن ثم معالجتها باستخدام النماذج التالية:

- نموذج مخططات التدفق: يستخدم لتحليل تدفق المعلومات؛

- نموذج الوحدة(entite-association) يستخدم لتحليل المعلومات؛

- النموذج التنظيمي للمعالجات MOT (model organisationnel des traitements) يستخدم لتحليل الإجراءات.[2]

ترتكز مرحلة التحليل على المراحل التالية :

- دراسة النظام القائم وتحليله بشكل معمق بهدف التغيير وذلك من خلال :

- دراسة محتويات تقارير وقوائم النظام والتعرف إلى طرق إعدادها ودوريتها وقدرتها على الوفاء باحتياجات الإدارة؛

- التعرف على جميع حسابات المشروع الرئيسية والفرعية من خلال الاطلاع على دليل الحسابات لتقرير مدى ملاءمته مع واقع المنظمة؛

- الحصول على نسخ بيضاء مع دفتر اليومية للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء عملية التسجيل بها؛

- الحصول على نسخة من الدليل المحاسبي ودراسته بدقة للحكم على مدى كفاءة الإجراءات المحاسبية المطبقة للتسجيل في دفتر اليومية .

---

[1] حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية نظري مع دراسات ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.

[2] Armand (dayan) et autres. Manuel de gestion volumel,ellipses editiont.paris.1999.p998.

استنادا إلى المعلومات السابقة يقوم المحلل بإعداد توصيف خاص بإجراءات العمل في النظام وذلك من خلال عدة وسائل توصيف كمخططات سير المستندات، مخططات تدفق البيانات التحليلية...

- التعرف إلى حاجة المراكز والمستويات الإدارية المختلفة للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (تحليل الحاجة إلى المعلومات)؛

- تحديد متطلبات النظام الخاصة وتحديد مدخلاته الضرورية حتى تتمكن من تقديم المعلومات المطلوبة منه وكذلك تحديد علاقات بين النظم الفرعية فمخرجات نظام فرعي هي مدخلات نظام آخر.

- وضع تقرير تحليل النظام، يتضمن العناصر التالية :

- ملخص عن مدى وأهداف مرحلة التحليل؛

- توصيف العلاقة بين النظام المحلل وكل نظم المعلومات الرئيسية في المؤسسة؛ [1]

- ملخص عن القرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات التي يجب توفيرها حتى يتم اتخاذ القرار؛

- تحديد متطلبات تنفيذ النظام؛

- إعداد موازنة تقديرية لتكاليف إنشاء النظام الجديد والوقت الذي يستغربه؛

- تقديم توصيات إما بتعديل النظام القائم أو تصميم نظام جديد؛

- تقديم توصيات حول تعديل أهداف النظام المقترح. [2]

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 68.

تسمح لنا مرحلة التحليل بتقرير التجديد الكلي أو الجزئي للنظام وهنا يتم التساؤل عن الاختيار بين اقتناء برنامج جاهز موجود فغي السوق أو السوق أو تصميم تطبيق خاص (على القياس) وفيما يخص الجانب المالي والمحاسبي من النادر اعتماد حل داخلي وذلك لتوفر برامج جاهزة نلبي احتياجات المؤسسة وإمكانيات تعديل عديدة تسمح بتكييف البرامج مع الاحتياجات الداخلية الرئيسية. [1]

المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر مرحلة تصميم نظام المعلومات أهم مرحلة في دورة تطوير نظام المعلومات، وتتمثل في ترجمة المتطلبات السابقة تحديدها في مرحلة التحليل.يجب أن يحدد مصمم الأنظمة الطريقة التي سيتبعها في التصميم فهنالك نوعان من طرق التصميم :

أولا: تصميم يبدأ من الأعلى إلى الأسفل Top-Down:

يبدأ التصميم طبقا لهذا المدخل بالمستويات الإدارية العليا ويتدرج حتى يصل إلى المستويات الدنيا، ويناسب هذا المدخل المشروعات التي تدار بطريقة مركزية حيث تتركز سلطة اتخاذ القرارات في المستويات العليا .

ثانيا: تصميم من الأسفل إلى الأعلى :Botton-Up design

عادة ما يناسب هذا المدخل المشروعات التي تدار بطريقة لامركزية حيث تتركز سلطة اتخاذ القرارات في يد المديرين في المستويات التشغيلية، لذلك فان التصميم يبدأ

[1] Eric Tort.Op. Cit. P83.

بحاجة هؤلاء من المعلومات ويبدأ بعد ذلك بتصميم النظم الفرعية في المستويات العليا حيث تتدفق المعلومات بهذه الطريقة من الأسفل إلى الأعلى. [1]

ثالثا: تصميم نظام المعلومات المحاسبي التفصيلي:

تأتي مرحلة تصميم النظام بعد الانتهاء من مرحلة التحليل واتخاذ القرار [2]، ويمكن تعريف تصميم النظام على أنه تشكيل المخطط العام للنظام بشكل كامل [3]. وبعدمرحلة الدراسة الأولية تأتي رحلة تصميم وتنفيذ النظام، وهي ترتكز على ثلاث مستويات أساسية للتحليل تشكل المرحلة الأولى لتقييم نظم المعلومات وتتلخص في الأسئلة التالية: ماذا؟ من؟ أين؟ متى؟ كيف؟ [4]

يقوم تصميم النظم على مبدأ النظم نفسه أي أن النظام يشمل مدخلات، معالجة، مخرجات. ويشمل تصميم النظام :

1-تحديد بدائل التصميم:

إن حل مشكلة النظام القائم ممكن عبر عدة طرق، لذلك يقوم مصمم النظام بحصر البدائل الممكنة لتصميم النظام الجديد وتوصيف هذه البدائل، وبعد ذلك يقوم مصمم النظام بناء على الدراسة الفنية والاقتصادية لكل بديل من البدائل بإعداد سلم أفضليات لهذه البدائل.

[1] أ.د عصام الدين محمد متولي، نظم المعلومات المحاسبية ، جامعة السودان المفتوحة برنامج العلوم الإدارية، السودان، 2015، ص 202.

[2] حسين، محمد، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص72.

[4] Eric TOR , Idem, p84.

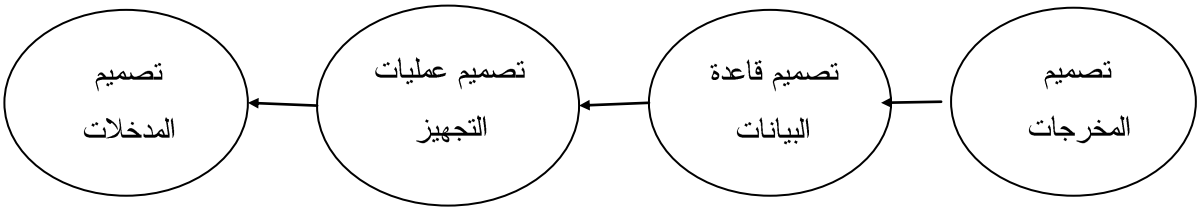
النتيجة المنطقية التالية هي اختيار البديل الأفضل من وجهة نظر مصمم النظام وتقديم هذا البديل كنظام جديد مقترح يمثل الحل الأمثل في ظل الإمكانيات المتاحة لمشكلات المنظمة.

2-تحديد مواصفات النظام

في هذه المرحلة يتم المرحلة يتم إعداد مواصفات كل بدائل التصميم وفقا للمواصفات التي يتسم بها والتي تتمثل بعناصر النظام من مدخلات وتجهيز وقاعدة بيانات ومخرجات.

ويعتبر العمل الأهم في هذه الخطوة هو تحديد مخرجات النظام وهي التقارير الإدارية والتشغيلية التي يجب على النظام أن يقدمها. وعليه فإن أول ما يصمم المخرجات وبعد ذلك يأتي تصميم قاعدة البيانات ثم عمليات التجهيز وأخيرا المدخلات للنظا م[1].

شكل رقم (1-1):تصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر:عبدالرزاق محمدقاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص73.

3-إعداد وتقديم مواصفات تصميم النظم:

1عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص73.

يجب أن تأخذ مواصفات النظام الجديد الكاملة شكل المقترح، هذا المقترح يجب أن يناقش مع إدارة المنظمة قبل الموافقة عليه، أما مقترح التصميم التفصيلي فيجب أن يتضمن كل شيء ضروري من أجل عملية تنفيذ مشروع النظام، من الجدول الزمني المقترح لإتمام النظام، والأشخاص المطلوب استخدامهم، وكافة المخططات التي توصف النظام حتى يصبح قابلا للتنفيذ، إلى الموازنة التقديرية [1].

وتتضمن عملية إعداد مواصفات عناصر النظام التالي :

4-تصميم مخرجات النظام:

بعد تحديد المخرجات المطلوبة(اسم التقرير، الهدف منه،وسيطإخراج،تصميم الشكل العام،دوريةالتقرير،حجم المعلومات التي يتضمنها،عدد النسخ المطلوبة)، يقوم مصمم النظام بوضع المواصفات العتمة لكل شكل من أشكال المخرجات وصورها المختلفة، سواء كانت صفحات التقرير الورقي المطبوع أو على الشاشة ثم وضع مواصفات كل مفردة من مفردات المخرجات :

- تحديد العناصر التي تحدد الشكل العام لكل صفحة من التقرير؛
- تحديد المفردات التي يتعين دورها على الصفحة أو الشاشة؛
- ترسل هذه المفردات بالشكل الذي يجب أن تظهر فيه على الشاشة أو الورقة؛
- تحديد نوع المفردة أي نموذج المفردة وعدد الخانات التي تشغلها.
- إعداد ورقة أو نموذج لمواصفات المخرجات.
- يقوم المصمم بتصوير شكل التقرير كما يجب أن يظهر على الشاشة أو الورق وتحليله .

1عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص73.

5-تصميم قاعدة البيانات:

تتضمن عملية تحديد مواصفات قاعدة البيانات تحديد وتعريف جميع العناصر والمعلومات المتعلقة بالملفات مثل:اسم الملف على الوسط التخزيني ، طريقة تنظيم البيانات في ملف البرامج والأشخاص الذين يملكون حق الوصول إلى الملف...الخ

ويجب مراعاةالاعتبارات الأساسية عند تصميم قاعدة بيانات وهي :

5-1-التكامل: وهي تعني منع تجميع عنصر البيانات الواحد وتخزينه في أكثر من ملف ضمن النظام، البيانات نفسها يمكن المشاركة باستخدامها من قبل مختلف الأقسام في دورة العمليات ضمن النظام وعلى سبيل المثال فإن قسم المبيعات، قسم الشحن، قسم الفوترة تحتاج إلى بيانات رقم العميل وعنوانه وفي النظم المتكاملة يتم إدخال هذه البيانات مرة واحدة من خلال قسم المبيعات ثم يتم الوصول إليها من قبل الأقسام الأخرى من أجل إعداد الفاتورة ووثيقة الشحن. أما في النظم الغير متكاملة فيتم إدخال هذه البيانات ثلاث مرات بشكل منفصل مما يؤدي إلى نشوء الأخطاء وربما التناقض بين البيانات .

5-2-المعايرة: وهي أن كل البيانات يجب أن تدخل بواسطة أشكال ثابتة ويحدد لها أسماء شائعة استعمال عندما يتم استخدامها في أكثر من مكان.

5-3-المرونة: وهي قدرة قاعدة البيانات على الإيفاء بحاجة المستخدمين من دون الحاجة إلى إحداث تعديلات جوهرية عليها [1].

5-4-السرية: وهي تعني أن المستخدمين يستطيعون الوصول فقط للبيانات المسموح لها الوصول إليها، أما البيانات التي لا يملكون حق الوصول إليها فيجب أن تتوفر وسائل وتقنيات لحجبها عنهم.

[1] محمد قاسم، مرجع سابق، ص 76_77.

6-المعالجة أو تصميم البرمجيات المحاسبية

يجب تحديد مواصفات المكونات المادية من أجهزة الحاسوب والأجهزة الطرفية الملحقة وتقنيات الاتصال،ثم تصميم البرامج التي ستعالج البيانات المخزنة في قاعدة البيانات، وتعرضها على شكل معلومات على الشاشة أو في شكل تقارير، ويتم ذلك في شكل عدد من البرامج الفرعية التي تتكامل فيما بينها لحقيق الهدف الرئيسي، ويمكن تقسيم البرامج الفرعية المكونة للنظام المحاسبي إلى برامج إدخال البيانات، برامج التحقق من صحة البيانات، برامج إنشاء الملفات، برامج النسخ والتحديث وعرض البيانات على الشاشة واستخراج التقارير المطبوعة. كما يجب مراعات الصحة والدقة والسرعة غلى جانب التوافق بين المكونات المادية والبرمجية، إلى جانب تحديد خطوات المعالجة التي تمر بها البيانات للوصول إلى النتائج وتسلسل تنفيذ هذه العمليات أي تصميم خوارزميات المعالجة[1].

7-تصميم المدخلات:

يجب تحديد مواصفات المدخلات (مصدر، حجم، نوع) التي يجب أن يدخلها المستخدم إلى النظام بهدف الحصول على المخرجات، كما يجب تصميم شاشات الإدخال من لتسهيل عمليات الإدخال من أجل توفير الوقت والجهد وضمان الدقة والتوافق والتناسب في الإدخال، وربطها بقاعدة البيانات واستخدام أسلوب الاختيار من خلال قائمة تتضمن الاقتراحات الممكنة عوض أسلوب الإدخال اليدوي كلم ا كان ذلك ممكنا، أو استخدام الماسح الضوئي لإدخال رقم السلع إلى النظام ويقوم النظام بتحديد صنف السلعة وسعرها من خلال الرجوع إل قاعدة البيانات. [2]

[1] محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق دكره، ص 192.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 79.

المطلب الثالث: تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي

تتضمن عملية تنفيذ النظام الجديد تطبيق المواصفات التي تم اختيارها في مرحلة التصميم بشكل فعلي في الخطوات التالية:

1-اختيار الموقع وإعداده: إن اقتناء نظام جديد للمعلومات يتطلب مراجعة جوهرية للإمكانات الموجودة والمواقع المحتلة، ويمكن في هذا الصدد استشارة الجهة الموردة للنظام خاصة فيما يتعلق بعناصر التهوية ودرجة الحرارة المناسبة لتشغيل الأجهزة، واعتبارات التيار الكهربائي من حيث قوته وثباته بالإضافة إلى توصيلاته وأسلوب الأمان فيها. وبصفة عامة ينبغي أن يتصف موقع نظام المعلومات بإمكانية وسهولة الاتصال المستمر بينه وبين مواقع العمل المختلفة، كما ينبغي توجيه اهتمام خاص لاعتبارات الامان مثل الحماية من الحريق، والتزويد بالطاقة عند الطوارئ.

1-1-تركيب التجهيزات واختبارها : تتم هذه العملية بواسطة الشركة الموردة للحاسب عادة، أو طبقاً للمواصفات التي تضعها الشركة، ويكون دور محلل النظم أو فريق تحليل النظم هو التأكد من صلاحية الأجهزة وسلامتها من الناحية الفنية التشغيلية وأيضا من الناحية البرمجية، بمعنى إمكانية تشغيلها بالبرمجيات المصاحبة لها والمتفق عليها.

2-كتابة البرامج التطبيقية: يقوم محلل النظم بالتخطيط بالإشراف على عملية كتابة البرامج التطبيقية بواسطة المبرمجين ومتابعة اختبارها وتصميمها. ويشكل عمل محلل النظم إطاراً عاماً لعمليات البرمجة يعمل وفقاً له طاقم المبرمجين في المشروع [1].

وللحصول على البرامج اللازمة لتنفيذ النظام الذي تم تصميمه يجب اتباع الخطوات التالية:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، صفحة 81.

-تحديد لغة البرمجة التي يجب استخدامها والتي تناسب النظام الذي تم تصميمه مثل: فورتران، كوبول، باسكال...أو غيرها؛

-تحديد أسلوب البرمجة الذي يجب إتباعه في البرامج وهل سيكون الأسلوب (التقليدي، أو الهرمي، أو النماذج)؛

-تحليل مواصفات البرنامج بتحديد مخرجاته ومدخلاته وطرق الحل المختلفة وتقييمها واختيار انسبها؛

-إعداد مخطط تدفق البرنامج وخوارزمية الحل؛

-كتابة البرامج باللغة التي تم تحديدها؛

-ترجمة البرنامج وتصحيح أخطائه إن وجدت؛

-اختبار صحة البرنامج على عينة بيانات اختيارية؛

-توثيق البرنامج.

3-تدريب الكوادر:

تعتبر عملية إعداد البرامج التدريبية أو الإشراف على إعدادها من مسئوليات محلل النظم الذي يجب عليه أن يحدد المستويات التدريبية المختلفة والبرامج المناسبة لكل منها، ويمكن تصور أربع مستويات تدريبية رئيسية:

3-1-الكوادر العاملة في نظام المعلومات:

الفئة الأولى: هم العاملين الذين سيقومون فعلاً بتشغيل النظام الجديد (مشغلواالحاسبومُدخلُوالبيانات، والمبرمجون) وهؤلاء يجب أن تعقد لهم دورات تدريبية مكثفة يتوقف مدى تعمقها وفترتها الزمنية على الخبرات السابقة.

الفئة الثانية: وهم المشرفون المباشرون الذين سيشرفون على تشغيل النظام فيجب تدريبهم على كيفية تشغيله وكيفية متابعة العمل وتقييمه [1].

3-2-العاملون في أقسام المنظمة الأخرى:

الفئة الأولى: تشمل العاملين في الدوائر والأقسام الأخرى التي لها علاقة بنظام المعلومات الجديد كالعاملين في المستودعات والبيعات والمشتريات.... إلخ ويتم تدريبهم على أسلوب العمل الجديد، وكيفية التعامل مع النماذج التي ستنقل المعلومات من وإلى هذا النظام.

الفئة الثانية: و تشمل الإدارة العليا ومن في مستواها لاعتمادها على المعلومات التي ينتجها هذا النظام في اتخاذ القرارات ويتم تدريبهم على طريقة الحصول على المعلومات من خلال هذا النظام.

4-تحويل الملفات:

قبل تشغيل النظام الجديد يجب تحويل الملفات الرئيسية من صورتها الحالية التي تلائم النظام اليدوي أو النظام الآلي القديم إلى صورتها الجديدة التي تناسب النظام الآلي الجديد وهذه الخطوة هي في حقيقتها إنشاء لملفات جديدة تتضمن كل أو بعض المعلومات الموجودة في الملفات القديمة وبشكل يتناسب مع نظام المعلومات الجديد الذي تم تصميمه ونرغب في تطبيقه وذلك مع احترام:

-تكامل الملفات أي النقل الدقيق والكامل للبيانات والمعلومات الموجودة في سجلات الملفات الحالية التي ستستخدم في النظام الجديد؛

-ضمان أمن وسلامة الملفات وحمايتها من خطر التسرب أو الإفشاء أو التلف بسبب سوء الاستعمال أو عدم صلاحية معدات الأمان وحمايتها من الحرائق والسرقة [1].

[1] نفس المرجع السابق، صفحة 82.

ويتطلب ذلك وضع إجراءات الأمن اللازمة والحد من تداول الملفات بين عدد كبير من الأفراد. كما تتخلل هذه المرحلة العديد من الصعوبات كعدم التطابق بين المراجع (عدم تطابق الترقيم واختلاف الأشكال) وصعوبة التنفيذ والاسترجاع الآلي للبيانات(مناطق غير مسجلو أو غير موجودة) والحجم الهائل للبيانات(محاسبة الزبائن) وهو ما يتطلب دراسة كمية (حجم البيانات) ونوعية (تطابق ودقة البيانات) وتحديد مستوى ومجال استرجاع البيانات[2]

المطلب الرابع: تشغيل وصيانة نظام المعلومات المحاسبي

أولاً:تشغيل نظام المعلومات المحاسبي:

بعد الانتهاء من عملية تنفيذ النظام الجديد يجب التحول من تشغيل النظام القديم إلى النظام الجديد ويمكن ان عملية التحول وفق الاستراتيجيات التالية [3]:

1-التحول المباشر:

يعني تطبيق النظام الجديد بالكامل والانقطاع تماماً عن النظام القديم، وبالتالي يحل النظام الجديد تماماً محل النظام القديم الذي يتوقف العمل به، وينبغي تحديد تاريخ معين يبدأ فيه العمل بالنظام الجديد ويتوقف العمل بالنظام القديم.

ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات الآتية:

-أن يكون النظام القديم عديم الجدوى والفائدة.

-تصميم النظام الجديد وآليات عمله، تكون مختلفة عن تصميم النظام القديم وآلياته.

-أن يكون النظام الجديد صغيراً وقابلاً للتطبيق بسرعة ويسر.

---

[1]نفس المرجع السابق، صفحة 83.

[2] محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق ذكره، صفحة 190.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، صفحة 85.

-عدم وجود نظام قديم أصلاً.

2-التحول المتوازي:

يتضمن أن يتم تنفيذ النظام المقترح جنباً إلى جنب مع النظام القديم القائم. أي يتم العمل بالنظام الجديد دون أن يتوقف العمل بالنظام القائم بالفعل.

وفي ظل هذا الأسلوب يتم مقارنة المخرجات الناتجة من النظامين ومعرفة الفرق. وتعتبر الفترة التي يتم فيها تنفيذ كل من النظامين حتى يتم التوقف كليةً عن النظام القديم فترة اختبار طويلة، يتم خلالها إجراء عمليات التعديل والتكييف للنظام الجديد للقضاء على التوترات الحادثة في أجزائه، والعمل على إتاحة الفرصة للمستفيدين كي يتعودوا على مخرجاته.

ويستخدم هذا الأسلوب في الحالات الآتية:

-عندما يكون النظام الجديد إلى فترة قد تطول، حتى يبدأ النظام في الاستقرار؛

-الرغبة في ضمان تدفق المعلومات بالكمية والتوقيت التي يتيحهما النظام القائم،حتى يبدأ إنتاج النظام الجديد من المعلومات؛

-الخوف من فشل النظام الجديد بالرغم من دراسات الجدوى وعمل التجريب اللازم. وهذا الأسلوب يستلزم تكلفة مرتفعة نظراً لأنه يحتاج إلى تكاليف ومجهودات لتطبيق كل من النظامين في وقت واحد[1].

3-التحول التدريجي:

ويتم من خلال استخدام الطرق التالية:

[1] عصام الدين محمد متولي، مرجع سبق ذكره، صفحة 209.

3-1-**التحول التوزيعي**: وتصلح هذه الطريقة في المنظمات والمؤسسات ذات الفروع كالبنوك على سبيل المثال فيتم إيقاف العمل بالنظام القديم في أحد الفروع وإحلال النظام الجديد محل، فإذا ما ثبت نجاحه ينقل إلى فرع ثاني وثالث...إلخ حتى يتم تطبيق النظام الجديد على كافة الفروع.

3-2-التحول بالتجربة النموذجية: ويكون ذلك بتطبيق النظام الجديد على جزء من النظام كنموذج يتم إعداده للتجربة، ثم يطبق على بقية الأجزاء إذا ما ثبت نجاحه.

3-3-التحول الجزئي: حيث يتم تطبيق النظام تدريجيا، بحيث تزداد المعاملات التي تدخل النظام بشكل تدريجي إلى أن يتم استيعاب كافة المعاملات، وهذا التحول أياً كانت الطريقة المتبعة فيه هو تنفيذ خطوة بخطوة، فلا يتم إحلال النظام الجديد بالكامل محل النظام القديم ولكن يتم إحلال جزء منه ويظل الباقي يعمل وفق الأسلوب القديم، حتى يثبت النجاح في الجزء الذي تم إحلاله [1].

4-التحول إلى النظام الجديد واختباره:

4-1-التحول إلى النظام الجديد: بعد ان يتم تحديد الأسلوب الملائم للتحول من النظام القديم إلى النظام الجديد الذي تم تصميمه، فإن الخطوة الموالية تكون في تطبيق هذا الأسلوب وإنجاز عملية التحول فعلاً [2].

4-2-اختبار النظام الجديد: عملية اختبار النظام الجديد من أكثر الأنشطة أهمية في منهج بناء النظم وتحليل وظائفها. والهدف من عملية الاختبار للنظام الجديد هو مراجعة العمليات المنطقية والمادية، والتأكد من أنها تسير كما ينبغي لها أن تسير.

وعملية الاختبار عمليات تفصيلية لاختبار كل من:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، صفحة 87.

[2] نفس المرجع السابق، صفحة 87.

- المدخلات؛
- برامج التشغيل؛
- المخرجات؛
- أنظمة الضبط؛
- وسائل التخزين؛
- مراجعة الإجراءات المكتوبة.

واختبار النظام يؤدي إلى التحقق من الآتي:

ما إذا كان النظام يؤدي وظائفه الفرعية والعامة كما ينبغي لها أن تؤدى، وإذا كانت تلك الوظائف تتكامل لكي تؤدي الوظيفة النهائية له، فقد يفسر الاختبار إلى ضرورة إضافة مدخلات أو خطوات تشغيل أو تعديل في أي منهما أو كليهما، حتى يتم الحصول على المعلومات المطلوبة.

أو قد يكشف الاختبار عن بعض المعوقات التي تعيق وتربك عملية تدفق البيانات والمعلومات خلال مساراتها المحددة، وبالتالي يتم العمل على إزالة تلك المعوقات حتى يصبح النظام قابلاً لتعميم التطبيق [1]

ثانيا: صيانة نظام المعلومات المحاسبي:

وهي الخطوة الأخيرة في مرحلة تطبيق النظام وتنفيذه، وتبقى ملازمة للنظام طيلة عمره الإنتاجي، وتهدف عملية الصيانة إلى إطالة عمر نظام المعلومات المحاسبي، من

[1] عصام الدين متولي، مرجع سبق ذكره، صفحة 212.

خلال برنامج صيانة مستمر للنظام يجعله متلائماً مع البيئة التي يعمل فيها والتي تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً. وتشمل عملية الصيانة للنظام التالي [1]:

1-صيانة المعدات الصلبة للحاسوب:(hardware)

وتقوم بها الشركة الموردة للأجهزة، ويقتصر دور إدارة التطوير على متابعة عمل الاجهزة ومراقبة كفاءتها واكتشاف أي أعطال فنية أو تبيان الحاجة إلى تطوير المعدات وتوريد أجهزة جديدة.

2-صيانة البرامج وقواعد البيانات:(software)

من خلال التحديث للبرامج من وقت لآخر، حتى تفي باحتياجات المستخدمين، وكذلك لمواكبة التغيرات في تكنولوجيا الحاسبات وبيئة العمل بصفة عامة. بالإضافة إلى زيادة السعة التخزينية لقواعد البيانات وإضافة ملفات جديدة لها، بغرض التحسين والتعديل في التقارير من حيث المحتوى والشكل وشمولها للمعلومات الوافية.

والجدير بالذكر أن عملية الصيانة تتطلب وبشكل دائم إجراءات رقابية مستمرة للنظام [2].

[1] محمد يوسف الحفناوي، مرجع سبق ذكره، صرفحة 202.

[2] فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان، 2011، الصفحة 30.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول تبين أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من الأنظمة الهامة في مجال المحاسبة حيث يساعد على تنظيم وتسجيل العمليات المالية للمؤسسة ويتضمن عدة عناصر منها، قاعدة بيانات المعلومات المحاسبية وبرامج التطبيق والأجهزة اللازمة لتخزين ومعالجة المعلومات .

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي اهمية بالغة في مجالات عدة كتوفير القوائم المالية والتقارير السنوية وتوفير المعلومات المفيدة لوضع الاستراتيجيات وإعداد الخطط وتوفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

كما يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية.

الفصل الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

تمهيد

الإنسان في حياته اليومية معرض للكثير من المواقف التي تستوجب عليه اتخاذ قرارات، والتي تختلف من حيث أهميتها وهذا ما دفع بالقول ان عملية اتخاذ القرارات هي جوهرة الحياة ولأي كيان سواء فردا أو جماعة أو مؤسسة أهدافا يتم العمل من أجل تحقيقها.

والتي ترتبط بسلسلة من القرارات المتلاحقة التي تختلف في مستواها ونوعيتها حسب الموقف الذي يتم مواجهته، فالإنسان طالما وجد نفسه أمام موقف يفرض عليه أن يقدم إجابة أو أي ردة فعل، فانه في حقيقة الأمر أمام عملية اتخاذ القرارات، وهذا ما دفع بالقول إن عملية اتخاذ القرارات هي جوهرة الحياة أما على مستوى المؤسسة الإدارية يصبح القرار الإداري جوهرة الحياة العملية والإدارية.

إن عملية اتخاذ القرارات تنتشر في جميع المستويات الإدارية ويقوم بها كل إداري، كما أنها تتصل اتصالا مباشرا بالوظائف الإدارية الأخرى بل يمكن القول انها أكثر أهمية من باقي العمليات الأخرى حيث تشكل عاملا مشتركا بين كل الوظائف الإدارية.

وهذا يتجلى اتخاذ القرار في عملية التفكير لاختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتوفرة، لكي يتماشى مع وضعية المؤسسة وأيضا الأهداف التي تصبو إليها، إضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر في متخذ القرار مهارات وقدرات معينة يمكن اكتسابها عن طريق الخبرة والتكوين.

حيث تستند عملية اتخاذ القرار على المعلومات المحاسبية وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لاتخاذ القرار

يعد القرار أمرا ضروريا في حياة كل شخص، ولا يمكن للمؤسسة أن تنمو وتحافظ على بقائها إلا من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات التي بتنفيذها تستمر المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

عرف هرير سايمون، (Herbert Simon)، القرار بأنه اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي للأعمال.[1]

يعرف القرار على أنه "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها [2]

ويعرف أنه "سلوك أو تصرف واع منطقي ذو طابع اجتماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذي القرار".[3]

ثانيا: تعريف عملية اتخاذ القرار

يخلط بعض الباحثين بين مفهومين مرتبطين هما مفهوم صنع القرار ومفهوم اتخاذ القرار ويستخدمها بمعنى واحد. ففي حقيقة الأمر هما مختلفان فاتخاذ القرار يعتبر خطوة

---

[1] مؤيد الحسين فظل، نظريات اتحاد القرارات ، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 16.

[2] خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص21.

[3] ماجد احمد عبد العزيز بشر، أنظمة المعلومات ودورها في دعم القرارات الإدارية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2015، ص ص 72، 73.

من خطوات صنع القرار حيث أن الأخير هي عملية تتضمن عدة خطوات ومراحل وتتداخل فيها عوامل متعددة ومتباينة وتؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار معين، وبالتالي فمرحلة اتخاذ القرار ما هي إلا عمل إداري يمثل جانبا واحد في عملية صنع القرار.

هي "عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للشركة ". [1]ويعتبر اتخاذ القرار جوهر العمل الإداري، حيث أنه يمثل أهم الأنشطة الاستراتيجية في العمل الإداري الشامل. [2]

المطلب الثاني: مراحل وخطوات اتخاذ القرار

إن الهدف الأساسي من نظام المعلومات هو خدمة عملية اتخاذ القرار حيث يمر في المؤسسة بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

1-وضع الأهداف:

إن وضع الأهداف التي تهدف المؤسسة إلى تحقيقها من أهم وأصعب مراحل اتخاذ القرار. فالقرار المتخذ يجب أن يبنى على هدف واضح ومحدد، وهذا حسب الإمكانات المتوفرة والنتائج المطلوب التوصل إليها، من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي والمحوري. [3]

1-تحديد المشكلة:

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص13.

[2] Kreitner. R. Manage ment.(new jersey: Houghton-miffin co.4thed.1989)p225.

[3] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص18.

إن القرار الإداري هو في المؤسسة لا ينشأ من العدم وإنما تسبقه مرحلة التعرف على المشكلة، والتعرف على المشكلة تعد خطوة بالغة الأهمية لمتخذي القرار من أجل اتخاذ قرار سليم، وقد تتمثل المشكلة في المؤسسة بكيفية تعظيم الربح بينما تتمثل في مؤسسة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وتوسيع نشاطها وقد تكون بالنسبة للدولة في تحديد أفضل المشروعات للمستقبل. وبالتالي يحدث تفاوت بين الأهداف المسطرة وبين الأداء الفعلي. [1]

2-جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن المشكلة:

إن عملية جمع البيانات والمعلومات وتشكيل قاعدة معرفية حول القرار المناسب لمعالجة المشكلة بشكل القاعدة الأساسية في المعالجة المطلوبة، حيث وفرة البيانات والمعلومات من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب حيث تعد حصيلة رئيسة التي يقوم عليها متخذ القرار في إيجاد الحلول المناسبة من خلال استخدام الأساليب العلمية في تحليل. [2]

3-تحديد الحلول المتاحة وتقويمها:

يتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل أهمها: وضع المؤسسة، السياسات التي تطبقها، الفلسفة التي تلتزم بها إمكانياتها المادية، الوقت المتاح أمام متخذ القرار وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع.

* وهناك من يفصل بين مرحلة تحديد البدائل وتقييمها ويعتبرانهما مرحلتين متتاليتين.

4-اختيار البديل أو الحل المناسب للمشكلة:

[1] فريد كورتل وإلهام بوغليطة، الاتصال واتخاذ القرارات، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص170.

[2] النوار الطيب محمد، اتخاذ القرار في العملية الإدارية ، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2015، ص5.

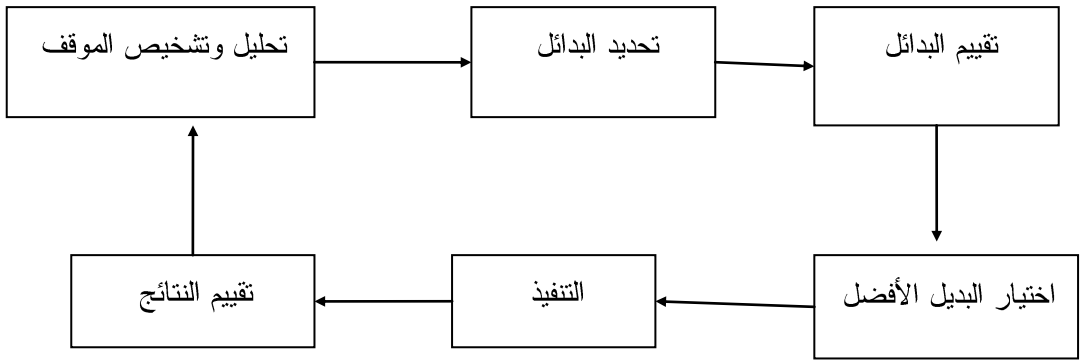
تتم في هذه المرحلة عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، واختيار البديل الأنسب من بين عدة حلول وفقا لمعايير واعتبارات موضوعة يستند إليها المدير [1]. تعتبر هذه المرحلة أدقالراحل جميعا لأن الاختيار يعني في الحقيقة حسم الأمر والوصول للمحطة النهائية للجهدالمبذول في المراحل السابقة. [2]

5-تنفيذ القرار:

تعتبر المرحلة الأخيرة من اتخاذ القرار يمكن من بلوغ الهدف، ويجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي إلى أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فعاليتها. [3]

ويمكن أن تظهر الخطوات في الشكل التالي [4]:

الشكل (1-2): مخطط يوضح الخطوات المتبعة في تنفيذ القرار



[1] إيهاب صبيح، محمد زريق، إدارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة ، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2001، ص49.

[2] محمد الطاهر سالمي، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص52.

[3] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2003،ص56.

3علي شريف، الإدارة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997،ص215.

المصدر: علي شريف، الإدارة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997،ص215.

6- متابعة التنفيذ:

هذه المرحلة لا تتلقى الاهتمام المطلوب من متخذي القرارات، غير أنها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة، فيجب على المسؤول أن يتابع تنفيذ القرار ومعالجة أي انحرافات أو الوقوع في ظروف جديدة تتطلب تغيير معين. [1]

المطلبالثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بعملية اتخاذ القرارات

تعتمد إدارة المؤسسات على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وحتى يمكن الحصول على م علومات محاسبية مناسبة يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام معلومات محاسبي سليم تستطيع الإدارة الاعتماد عليه في الحصول على هذه المعلومات [2].

إن الهدف الأساسي من نظام المعلوماتالمحاسب ي هو تو فير المعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات إدا رية رشيدة ، والمقصود بالمعلومات أنها البيانات التي خضعت للتحليل بناء على مبادئ وطرق عل مية(المعالجة) ، والمعلومات المناسبة هي تلك التي تطابق احتياجات الإدارة في اتخاذ القرارات، والتي تصل إلى الإدا رة في وقت مناسب لاتخاذ القرار[3]، و أن قيمة المعلومات الصادرة من نظام المعلومات المحاسب ي تتوقف على

[1] منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2009، ص112.

[2] هلايلي اسلام واحمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10، العدد 02، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 385.

[3] علاء عبد السلام مصطفى محمد العباسي، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، قسم المحاسبة، جامعة ميسان، محافظة ميسان، العراق، 2016، ص 127.

عنصرين هما الوقت الذي تصل فـيه المعلومات بالنسبة لوقت اتخاذ القرار ومدى نجاح المعلومات في تخفيضحالة

عدم التأكد عند متخذ القرا ر،والمقصود بالقرارات الرش يدة هي تلك التي تحقق أهداف المنظمة.

إن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة 90% على المعلومات و 10% على الذكاء والإلهام، إذًا كل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول عليها من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتثبيتها [1]

المطلب الرابع: العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات صحيحة لاتخاذ القرارات

1-تأثير البيئة الخارجية والداخلية:

من أهم الظروف التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات هي الظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التقنية، والقيم والعادات، وأيضا من العوامل الداخلية المؤثرة عليها حجم المنظومة، ومدى نموها ، وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها.

2-تأثير متخذ القرار:

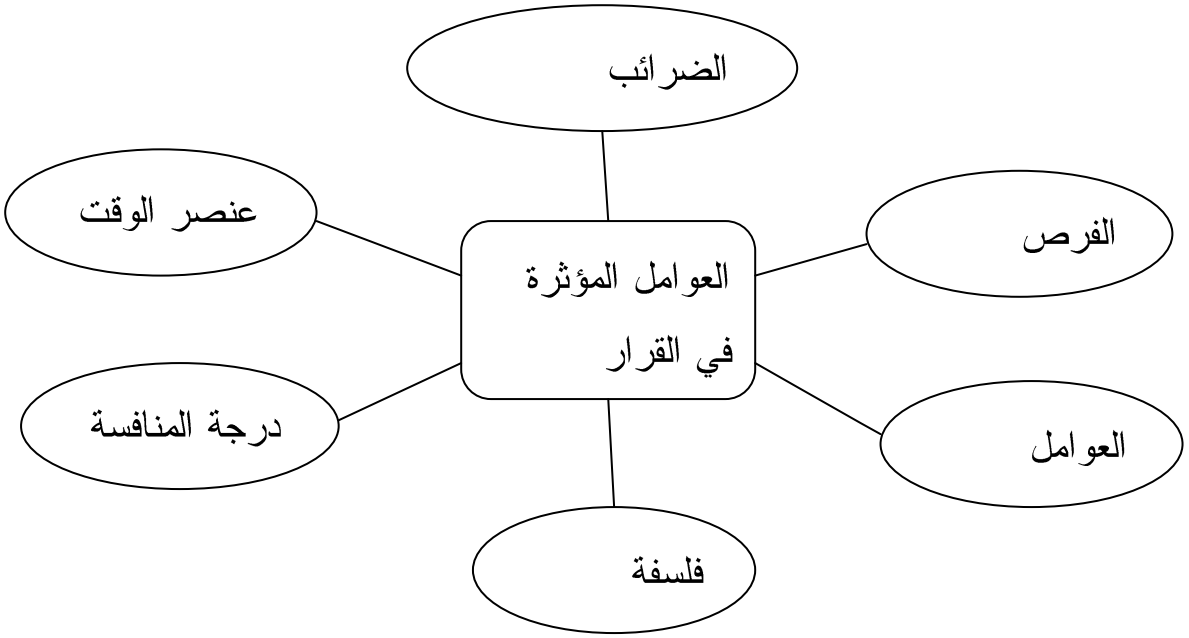
يرتبط اتخاذ القرار كثيراً بشخصية متخذ القرار وأنماط سلوكه ومعتقداته، ولذلك فإن متخذ القرار قد يتأثر بعوامل واعتبارات أحياناً غير موضوعية، لا تتعلق بالمشكلة أساساً لكنها تعكس أفكاره، وطريقة استيعابه للأمور وفق تكوينه الشخصي.

3-تأثير مواقف اتخاذ القرار:

[1] عطا الله احمد الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص 134.

اختلاف مواقف اتخاذ القرار يعود إما لتأكد متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار الذي بصدد اتخاذه، أو عدم تأكده وصعوبة التنبؤ بآثار القرار، أو في حالة الخاطرة وهي حالات محتملة الوقوع وبالتالي على متخذ القرار تقديرها ودرجة احتمال حدوثها في المستقبل[1].

الشكل رقم (2-2): مخطط يوضح العوامل المؤثرة في القرار[2]



المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص24.

المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

[1] فياض حمزة رملي، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] 1شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص24.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأسس الرئيسية لترشيد القرارات الاستثمارية، حيث يمكنه توفير معلومات دقيقة وشاملة عن الوضع المالي والمحاسبي للشركة.

ويهدف هذا النظام إلى تحسين جودة البيانات المالية والمحاسبية وتوفيرها بطريقة سهلة ومفهومة للجميع، كما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية

تعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية رئيسية في حياة أي شخص أو مؤسسة بحيث أن هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالقرارات المتخذة، وعموما يمكن القول ان المؤسسة يجب عليها اتخاذ مجموعة من القرارات كشرط لاستمرارها وبقائها في سبيل تحقيق رغباتها.

أولا: مفهوم القرار الاستثماري

1-تعريف الاستثمار:

1-1-النظرة الاقتصادية للاستثمار: بالنسبة للاقتصاديين يفسر الاستثمار على أنه: "كل تضحية بالموارد الآن أملا في الحصول على نتائج في المستقبل شرط أن يكون المبلغ الإجمالي أكبر من المصاريف الأولية" [1].

كما أن هذه النظرة تفسر الاستثمار: "بتكوين رأس المال وهي تحتوي على كل النفقات المالية المخصصة للشراء والإيداع والصيانة، والتي من خلالها تستمر عملية

[1] Abdellah BOUGHABA, Analyse Et évaluation des projets, Berti ed, 1998, P7.

الإنتاج، إذن هذه النظرة تحتوي على كل النفقات المالية المرتبطة بالإنتاج سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على فترات غير محددة بهدف الحصول على فائض" [1]

1-2-النظرة المحاسبية والمالية للاستثمار:

بالنسبة للمحاسبين، يرتبط مبدأ الاستثمار "بمعيارين أساسيين هما الاستهلاك غير الفوري والملكية القانونية، فإذا كان استهلاك سلعة أو خدمة يتم خلال عدة أنشطة من طرف المؤسسة المالكة فإننا نكون بصدد استثمار"

أما النظرة المالية للاستثمار فهي أكثر شمولية، لأنها تعتبر كل النفقات المادية وغير المادية كالاستثمار. والذين اعتمدوا هذه النظرة يتصورون أن الاستثمار هو كل الأصول الثابتة التي تملكها المؤسسة أو التي تحصل عليها على شكل قرض إيجارمثلا [2].

1-3-الاستثمار حسب KEYNES: "يعني الزيادة في التجهيزات الرأسمالية وهذه الزيادةتمس رأس مال الثابت والمتداول [3]

2-مصادر تمويل الاستثمار:

2-1-المصادر الداخلية للتمويل: يقصد بالتمويل الداخلي قدرة المؤسسة على الاستثمار دون اللجوء لمصادر خارجية وذلك عن طريق رأس المال المدفوع من أصحاب المشروع ويختلف حجم التمويل الداخل ي حسب حجم الاستثمار وكذا مدى رغبة المؤسسة في المحافظة على التزاماتها تجاه الغير. ويتكون التمويل الداخلي من:

[1]شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، وهران، الجزائر، ص18.

[2]Franc BANCEL Et Alben RICHARD, Le Choix d'investissement, Ed Orgqnisqtion Et Economica, 1995, Paris, P23.

[3]شوام بوشامة، مرجع سبق ذكره، ص25.

2-1-1-الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العامة للشركة ضمن عناصر الأموال الخاصة. وتعتبر الأموال المحتجزة ضمن مصادر الأموال المكونة ذاتيا، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم المؤسسة بالاحتفاظ به على شكل احتياطي.

2-1-2-الإهتلاكات: يعبر الإهتلاك عن نقص قيمة الاستثمارات، أو بمعنى آخر يعرف الإهتلاك على أنه تقدير الخسارة الناتجة عن تدهور قيمة الأصل عبر الزمن.

2-1-3-المؤونات ذات الطابع الاحتياطي: طبقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري في المادة (718) منه المؤسسات الاقتصادية على التسجيل في الدفاتر المحاسبية المؤونات الخاصة بتدهور قيمة المخزونات، الحقوق، مؤونات الأعباء والخسائر. سواء كانت النتيجة إيجابية أو سلبية. ذلك حفاظا على توازن الميزانية، والمؤونات تعرف على أنها مخصصات تشكلها المؤسسة لمواجهة التكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل سواء كانت تكاليف ذات طابع استثنائي أو متعلقة بالاستغلال الجاري [1].

2-المصادر الخارجية للتمويل: تلجأ المؤسسة إلى المصادر الخارجية لتغطية عجزها المالي وضمان استمرار حياتها، هذا عندما تكون مواردها المالية غير كافية وتأخذ هذه المصادر الأشكال التالية:

2-1-مصادر التمويل قصيرة الأجل: هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي،ويستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع،ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية.

وتتمثل المصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل في:

[1] دريد كامل الشيب، دور القوائم لمالية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص117.

– الائتمان المصرفي: تعتمد المؤسسات التجارية والصناعية في ممارسة أنشطتها اعتمادًا كبيرا على البنوك وذلك في مجلات عديدة منها تسهيل عمليات الدفع والاستيراد والتصدير إلى جانب توفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجاتها في النمو التطور.

– الائتمان التجاري: هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد للمشتري عند قيامة بشراء البضائع الأجل إعادة بيعهامثلا.

2-مصادر التمويل متوسطة الأجل : يعتبر من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية والنقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل، هي مدة السداد حيث المصادر المتوسطة الأجل تزيد فترة سدادها عن السنة وتقل عن 5سنوات، ويتم الحصول عليها من المؤسسات كالبنوك، لغرض تمويل المشاريع الدائمة كالاستثمارات [1].

ويتمثل التمويل متوسط الأجل في:

2-1-القروض المصرفية متوسطة الأجل : هي قروض تتراوح مدتها من 1إلى 5 سنوات، وأحيانا إلى سبع سنوات ويمنح بقرض تمويل العمليات الرأسمالية.

2-2-التمويل باستئجار الاعتماد الإيجاري: هو أحد الأساليب التي يعتمد عليها تمويل المؤسسات الإشهارية لتفادي اللجوء المكلف للقروض البنكية والسندات.

3-التمويل طويل الأجل: إن مهمة الحصول على التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي، وبذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء للعمليات الحالية أو لأغراض التوسع. وتتكون من نوعين أساسيين هما:

3-1-أموال الملكية: هي حقوق المساهمين في المؤسسة وتتكون من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

[1] براهيمي فيروز، دور البنوك في تمويل الصيغ الجديدة للسكن، مذكرة شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص23.

3-2-1-الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة تسويقية وقيمة دفترية.

3-2-2-الأسهم الممتازة: تعد ضمن بنوك حقوق ملكية المشروع إلى أنها تختلف عن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية فقط [1].

3-2-الاقتراض طويل الأجل: يعتبر عبئ على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين:

3-2-1-السندات: يعتبر السند أداة من أدوات المديونية طويلة الأجل يتم طرحها للجمهور، والسند يعطي لحاملها الحق في استرداد القيمة الاسمية في نهاية معينة، أو على عدد من السنوات بالإضافة إلى فائدة ثابتة في نهاية كل سنة على رصيد قيمة السند.

3-2-2-القروض طويلة الأجل: هي عبارة عن الأموال التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين، وتميل التزاما للمستثمر للسداد خلال مدة زمنية قد تزيد عن السنة وقد تصل إلى 30 سنة وفق الشروط المتفق عليها من الجهتين وبها يلتزم المستثمر بسداد أقساط سنوية أو نصف أو ربع سنوية [2].

2-تعريف قرار الاستثمار:

هو القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح على عدة فترات متتالية. [3]

[1] نفس المرجع السابق، ص24.

[2] دريد كمال الشايب، دور البنوك في تمويل الصيغ الجديدة للسكن ، مرجع سبق ذكره، ص134.

[3] محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على القرارات المادية، دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ص 71.

فريق آخر عرف قرار الاستثمار بأنه " قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه يمكن الرجوع فيه، وتتوقع الإدارة من تنفيذ أرباح مستقبلة ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث" [1]

ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إن قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.

ثانيا: خصائص قرار الاستثمار

ينطوي قرار الاستثمار على عدة خصائص نذكر أهمها:

- أنه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛

- إن قرار الاستثمار يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛

- يحيط بقرار الاستثمار عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكل هذه تحتاج إلى أسس عملية للتعامل معها؛

- يمتد قرار الاستثمار دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر؛

- نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة. بحيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته [2].

---

[1] قران فاطمة الزهراء وملوك هشام، دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، ص 54.

[2] كرليفة خيرة، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية ، مذكرة شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،ص36.

ثالثا: الأسس العملية لاتخاذ القرار الاستثماري:

ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف [1].

المطلب الثاني:أنواع القرارات الاستثمارية

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار،وتتوقف طبيعة القرار الذي في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظرة وضمن هذا المفهوم تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع:

1-قرار الشراء: ويتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد من سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما يكون سعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب ر أسمالية من ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلا[2].

[1] P.CONSO, La gestion financière de l'entreprise, Dunod, 7e me édition 1989, p498.

[2] سندية مروان سلطان الحياني، ليث محمد الجعفر، دور الحكومة في دعم الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة الاقتصادية والمالية، جامعة حسيبة بن علي، شلف، 2015، ص21.

2-قرار عدم التداول: عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية للأداة، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضا التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول.

2-قرار البيع: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة للأداة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر يرى أن السعر مازال أقل من القيمة الحالية، وهكذا يرتفع السعر عن القيمة الحالية مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع [1].

المطلب الثالث: المبادئ التي يقوم عليها الاستثمار

هناك مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1-مبدأالاختيار:

يفترض في المستثمر الرشادة في البحث عن الفرص الاستثمارية المتعددة، وبالتالي القيام باختيار الفرص المتاحة على أكمل وجه وبأدق التفاصيل.

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ علو وجود سوق مالي مزود بنظام معلومات قوي وذو شفافية يحتوي على معلومات متاحة للجميع.

2-مبدأ المقارنة:

[1] نفس المرجع السابق.

لا بد أن يقوم المستثمر بعملية المقارنة بين البدائل المختلفة المتاحة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها ودرجة المخاطرة التي تحويها بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانيته الاستثمارية التي يتميز بها [1].

3-مبدأ الملائمة:

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر والدخل والرغبات، هذه العناصر تكون نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية للاستثمار المتمثلة في:

- معدل العائد على الاستثمار؛
- درجة المخاطر التي يتصف بها؛
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4-مبدأ التوزيع:

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطر والعوائد التي تدرها، وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي على التنويم من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد [2].

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

1-دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثماري:

[1] سليمة نشتش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص ص 65-71.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 65-71.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الإدارية التي تساهم في تحقيق الفعالية والكفاءة في إدارة الأعمال حيث يعمل على توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة عن حالة الشركة ومواردها المالية والاستثمارية والتي تعتبر من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاستثمارية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، وذلك من خلال توليد التقارير المالية والمحاسبية اللازمة وتوفيرها للمستخدمين المختلفين، كما أظهرت تقارير البحوث أن المؤسسة تستجيب بسرعة لأية معلومات يتم نشرها [1].

يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات توصل صاحب القرار إلى حالة الشعور بالأمان والتقليل من المخاطر. فمهما كانت خبرة المسؤولين وقدراتهم وكفاءاتهم فلا يمكن الاستغناء عن المعلومات في صنع القرار الاستثماري وبالتالي تعتمد كل القرارات الاستثمارية على المعلومات وأن جودة ما يتخذ من قرارات يتوقف على جودة المعلومات المحاسبية التي تقدم للإدارة. [2]

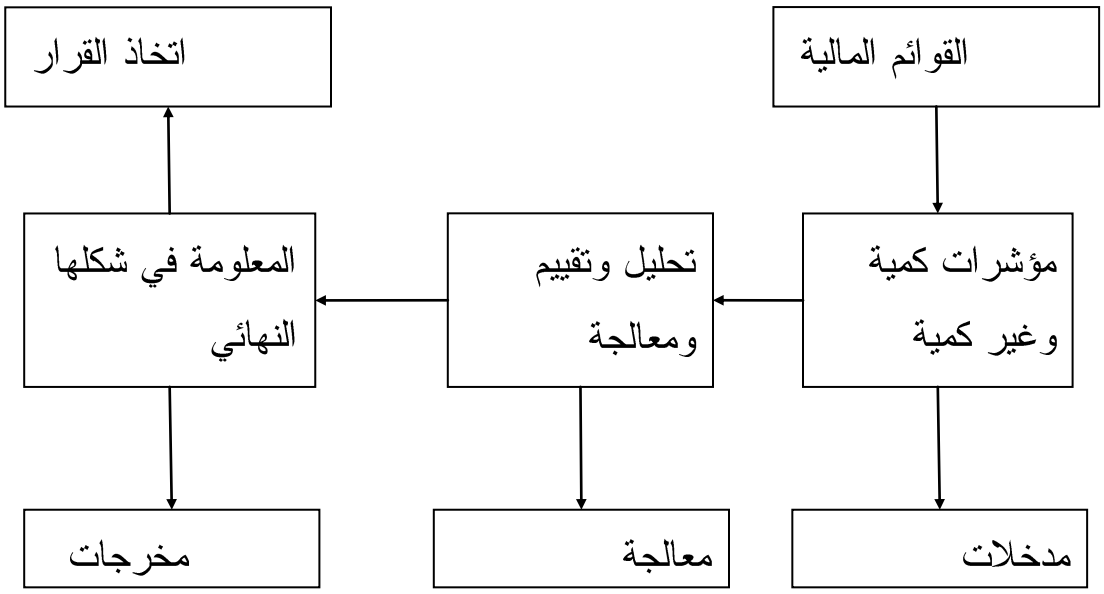
1-2-القوائم المالية كمصدر معطيات لعملية اتخاذ القرار:

يمكن تشبيه عملية اتخاذ القرار بأنها نظام متكامل ومكون من أجزائه الثلاث: مدخلات، معالجة، مخرجات. وعلى هذا الأساس لا يمكن الجزم بأن القوائم المالية هي المصدر للمعلومة بشكلها النهائي، لكن هي مصدر للمعطيات التي يمكن استخدامها في نظام المعلومات

الشكل رقم (3-2): مخطط يوضحعملية اتخاذ القرار انطلاقا من القوائم المالية.

[1] مصطفى يوسف كافي، نظم المعلومات المالية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، صفحة 104.

[2] زيتو عولا أبو بكر، دور المعلومات المحاسبية في تحسين التمكين وأثره على ترشيد القرارات الاستثمارية ، مجلة تكريت العلوم الادارية والاقتصادية، المجلة 2، العدد 42، 2018، صفحة 74-75.



المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلومة أو تخفيض حالات الجهل أو عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ تصرفات أو قرارات هادفة في إطار موضوعي [1].

ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراته من مصادر مختلفة ولكن القوائم المالية تُعَد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة كمية قابلة للتحقق من صحتها، وتمثل المعلومات من أجل اتخاذ القرار أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية لمتخذي القرارات وخصوصا الخارجيين منهم، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه

[1] بن دومي كريمو، جوابي محمد أمين، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص 101.

العديد من الصعوبات منشؤها محدودية ومحدودات القوائم المالية التي تعد وفقا لفروض ومبادئ توجه بعض التحفظات، وكذلك الاختلاف بين صفات واهتمامات المستخدمين [1].

[1] نفس المرجع السابق، ص99.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق عُرف القرار على أنه الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة ولتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية محددة.

كما تمر عملية اتخاذ القرار بخطوات ومراحل كمرحلة وضع الأهداف التي تهدف المؤسسة إلى تحقيقها والتي بدورها تعتبر من أهم وأصعب مراحل اتخاذ القرار، ومرحلة تحديد المشكلة والتي تملك أهمية بالغة في اتخاذ القرار السليم وغيرها من المراحل والخطوات التي ذكرناها في الفصل أعلاه.

وحتى يمكن الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرارات عامة تحتاج الإدارة إلى معلومات محاسبية مفيدة حيث تعتمد عملية اتخاذ القرار الجيد على نسبة 10% من الذكاء والإلهام و90% من المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والذي يشكل الحلقة الأهم في مرحلة صنع المعلومات لاتخاذ القرار المناسب للمؤسسة.

الفصل الثالث: تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في شركة كهرغاز بالمدية

تمهيد

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة نظام المعلومات المحاسبية في شركة الأشغال. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة أساسية لإدارة المعلومات المالية والمحاسبية داخل شركة كهرغاز. يساهم هذا النظام في تنظيم وتسجيل وتحليل البيانات المالية والمحاسبية للشركة، مما يوفر معلومات هامة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة.

تشكل شركة كهرغاز قطاع الأشغال، والذي يشمل الأعمال الإنشائية والتشييدية. ويعتبر هذا القطاع من القطاعات ذات الطبيعة الاستثمارية العالية والمخاطر المالية المرتفعة. وبالتالي يصبح نظام المعلومات المحاسبية أمرا حاسما لتحقيق التحكم الفعال في التكاليف والإيرادات والربحية، وتحقيق أهداف الشركة المالية والتشغيلية.

يعمل نظام المعلومات المحاسبية على تحويل المعلومات المالية والمحاسبية إلى معلومات ذات قيمة استراتيجية. يتضمن ذلك تسجيل ومعالجة المعاملات المالية والمحاسبية اليومية. بالإضافة إلى ذلك يقدم النظام تقارير وتحليلات مالية تساعد في فهم أداء الشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

المبحث الأول: دراسة نظرية عن المؤسسة محل الدراسة

تعمل مؤسسة كهرغاز على توليد ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز بكفاءة عالية، حيث تعتبر مؤسسة رائدة في مجال توفير الخدمات الكهربائية والغازية.

المطلب الأول:التعريف بشركة الأشغال الكبرى للكهرباء والغاز(كهرغاز)

اسم كهرغازهواختصار لشركة أعمال الكهرباء التابعة لمجموعة SONALGAZ المساهم الرئيسي الذي تم إنشاؤه في عام 1982 بعد تحول قسم الكهرباء K.E لسونلغاز.

كما تعتبر كهرغاز من أهم الشركات في قطاع إنجازات الشبكة الكهربائية الجاهزة

حيث يبلغ رأسمالها مليار دينار وعائدات تتجاوز 2 مليار دينار في السنة.

تمتلك كهرغاز رأسمال 40 عاما من الخبرة والدراسة واللوجستيات وهياكل الإنتاج مما يسمح لها بالتكيف بسرعة مع أي طلب في قطاع البناء لشبكات توزيع الطاقة، مع مجموعة من المهارات المنتشرة من خلال خمس مديريات إقليمية تعمل في جميع أنحاء الإقليم.

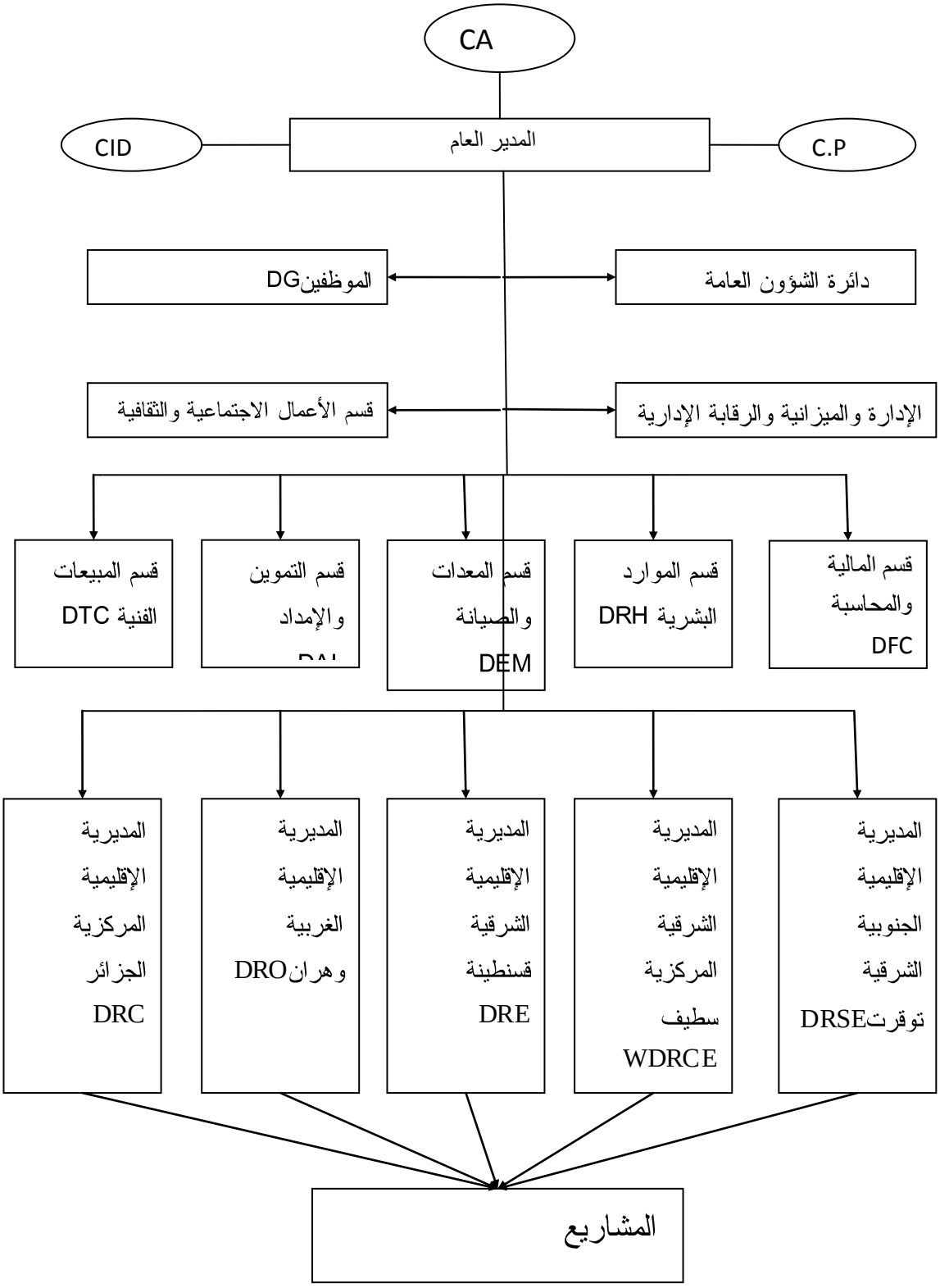
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفروعها

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تزويد المدير العام بمختلف المعلومات المُحيَنة من مختلف أقسام المؤسسة والمديريات الإقليمية التابعة لها والتي بدورها تُمد الأقسام التابعة للمؤسسة بالمعلومات الخاصة بكل قسم.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لمؤسسة كهرغاز:

الشكل رقم(1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة كهرغاز



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة

ثانيا: فروع المؤسسة

تتكون شركة كهرغاز من خمسة أقسام متكاملة في مهامها، حيث أن لكل قسم مهام يقوم بها،وتتمثل هذه الأقسام فيما يلي:

1-قسم المشتريات والمخزونات (DAS):هو الجزء المسؤول عن إدارة عمليات شراء المواد اللازمة للمؤسسة بالإضافة إلى إدارة المخزون والتحكم في المستويات والتوزيع الفعال للمواد والمنتجات داخل المؤسسة. ومن مهامه:

- تحديد احتياجات المؤسسة؛
- بحث وتقييم الموردين؛
- التفاوض والشراء؛
- إدارة المخزون؛
- مراقبة التكاليف.

2-قسم الموارد البشرية (DRH):يعد جزءا حيويا في المؤسسة ويهدف إلى تطوير وتحسين أداء الموظفين وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة وتحسين سير العمل ومن مهامه:

- التوظيف والاختيار؛
- تدريب وتطوير الموظفين؛
- تقييم الأداء وإدارة الأداء؛
- الرواتب والمزايا؛
- إدارة العلاقات العامة؛
- إدارة الشؤون القانونية.

4-قسم الأشغال والتسويق (DTC): هو الذي يتعامل مع تنفيذ وإدارة المشاريع وتسويق الخدمات التي تقدمها المؤسسة ومن مهامه ما يلي:

- إدارة المشاريع؛
- التسويق وترويج الخدمات؛
- التواصل والعلاقات العامة؛
- تطوير الاستراتيجيات؛
- قياس الأداء وتحليل البيانات.

5-قسم المعدات والصيانة (DEM): هو الجزء المسؤول عن إدارة وصيانة المعدات والأصول الثابتة التي تستخدمها المؤسسة في عملياتها ومن مهامه:

- شراء المعدات؛
- تخطيط وجدولة الصيانة؛
- إصلاح وصيانة المعدات؛
- إدارة قاعدة البيانات؛
- تطوير استراتيجيات الاستبدال.

6-قسم المالية والمحاسبة (DFC): هو الجزء الأهم في المؤسسة يتعامل مع الجوانب المالية والمحاسبية للشركة، يهدف القسم إلى تنظيم وإدارة النشاطات المالية والمحاسبية للمؤسسة بشكل فعالوفقا للمعايير المحاسبية المعترف بها ومن مهامه:

- إعداد التقارير المالية؛
- إدارة الحسابات والتسجيلات المالية؛

- التخطيط المالي والتحليل؛

- تنفيذ العمليات المحاسبية اليوميةوتسجيل القيود المحاسبية؛

- تنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالضرائب والجمارك.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة ومهامها

تعمل مؤسسة كهرغاز على توليد ونقل وتوزيع الكهرباء بكفاءة عالية. نحرص على توفير تغذية مستدامة وموثوقة للكهرباء للمنازل والمؤسسات والمجمعات في المنطقة التي تخدمها.

تم تطوير التقسيم الاستراتيجي الذي تبنته الشركة لإعادةوضع الأنشطة فيما يتعلق بالتطورات التي لوحظت في المجموعة وتلك التي تميز السوق بشكل عام لتحديد القطاعات التي يمكن أن تشكل محركات النمو، وبالتالي فإن القطاعات المحتفظة بها في إطار الأنشطة المستقبلية للشركة هي:

1-المقطع الأول: شبكات التوزيع الكهربائية العلوية باختصار HTA+BTA.

2-المقطع الثاني:خطوط النقل العلوية ذات الضغط العالي باختصار HTB:

2-1-خط400 كيلو فولت بالاختصار HTB400KV.

2-2-خط 220 كيلو فولت بالاختصار HTB220KV .

2-3-خط60 كيلو فولت بالاختصار HTB60.

3-المقطع الثالث: خطوط الطاقة الأرضية باختصار STE.

3-1-خطوط الطاقة الأرضية بالاختصار ML/LV.

3-2-الإضاءة العامة بالاختصار EPU.

3-3-الألياف البصرية والمختصرة FOP.

4-**المقطع الرابع:**خطوط الكهرباء تحت الأرض ذات الجهد العالي
بالاختصار HTS(المقطع الجديد يشمل مكانة GAZ المهجورة).

4-1-خط طاقة تحت الأرض بقدرة 400 كيلوفولت،بالاختصار HTS400KV.

4-2-خط طاقة تحت الأرض 220 كيلوفولت، بالاختصار HTS220K.

4-3-خطوط كهرباء تحت الأرض بجهد 60 كيلوفولتبالاختصار HTS 60KV.

5-المقطع الخامس: محطة فرعية للكابينة MT/BTبالاختصار PTE.

5-1-الهندسة المدنية للمحطات الفرعية للكابينة MT/BTبالاختصار CGC.

5-2-معدات المحطات الفرعية MT/BTبالاختصار CEQ.

5-3-هندسة مدنية ما بعد MT/BTمدرعة، بالاختصار BGC.

5-4-معدات المحطات الفرعية MT/BTالمحمية بالاختصار BEQ.

5-5-معدات المحطات الفرعية في حاوية MT/BTبالاختصار BEV.

6-المقطع السادس: ما بعد التوتر المفاجئ.

PHT60KV-1-6

PHT220KV-2-6

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المؤسسة محل الدراسة

يشكل نظام المعلومات المحاسبي حيزا مهما للمؤسسة حيث يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية دقيقة وموثوقة لأغراض التقارير المالية لإدارة المؤسسة.

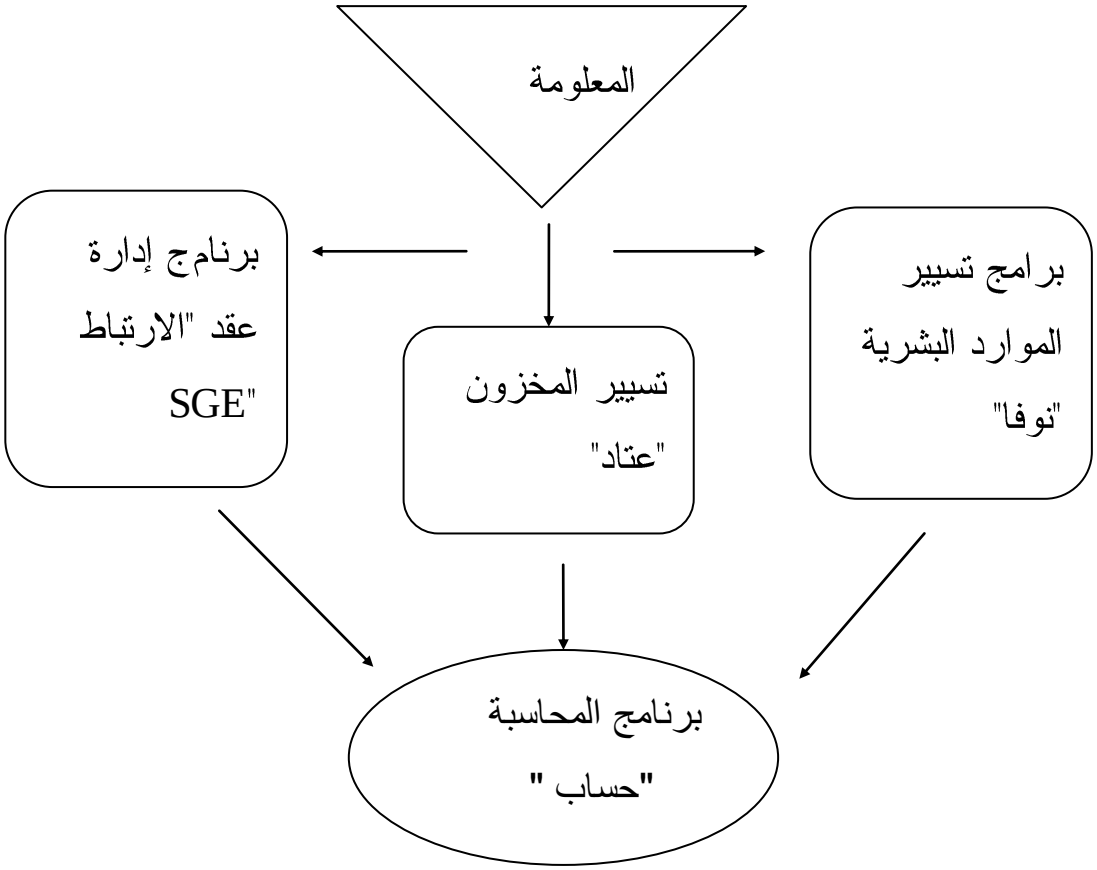
المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي للمؤسسة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الجزء الأساسي والهام في مؤسسة كهرغاز للأشغال حيث يقوم بحصر وتجميع البيانات من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة يتم من خلالها اتخاذ القرارات الملائمة وتصحيح الأخطاء الموجودة بصفة عامة.

ويُمكن نظام المعلومات المحاسبي الإدارة والجهات الأخرى المعينة من الحصول على صورة وصفية متكاملة وصحيحة عن حالة المؤسسة بقدر المعلومات المتاحة لكل جهة.

ويتصل نظام المعلومات بغيره من النظم عن طريق مجموعة من القنوات تعتبر حلقات توصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي المعلومات،ويوجد خمسة أنظمة بالمؤسسة حيث أن كل نظام أو برنامج خاص بقسم معين حسب نشاط كل جهة:

الشكل (2-3): مخطط برامج النظام المحاسبي للمؤسسة



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة

أولا: برامج النظام المحاسبي للمؤسسة

1-برنامج عتاد ATED

خاص بقسم المشتريات والمخزون (DAS)،حيث يقوم بعملية تسجيل حفظ وصولات الاستقبال والخروج وإعادة الدمج والتحويلات والطلبيات، يتم ترتيبها حسب أرقام ورموز خاصة تسهل الوصول لمختلف المعلومات بسهولة. ويساعد في تتبع وإدارة الأصول الثابتة المرتبطة بقسم المشتريات بما في ذلك عمليات الشراء والبيع والصيانة، وتتتبع الشروط والمواعيد والمدفوعات المتعلقة بالعقود.

2-برنامج نوفا NOVA

خاص بقسم الموارد البشرية (DRH)، يوفر مجموعة من الوظائف التي تسهل إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، حيث يتيح البرنامج تسجيل وتخزين وتحديث معلومات الموظفين مثل الاسم، معلومات الاتصال، المعلومات الوظيفية، الخ.

ويسمح البرنامج بحساب الرواتب والمزايا المستحقة للموظفين بناءًا على البيانات الموجودة في النظام، بما في ذلك التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، والإجازات المأجورة، والإجازات العائلية وغيرها.

ويسجل حضور وانصراف الموظفين وحساب ساعات العمل، وإدارة الإجازات والغيابات، وتتتبع الحضور والانصراف بشكل أوتوماتيكي.

3-برنامج SGE:

خاص بقسم الأشغال والتسويق(DTC)،وهو لا يسجل ولا يحسب بل يعتبر كأرشيف لوضع الفواتير السابقة التي أُعدت على مستوى هذه المؤسسة وترتب على حسب ترميز المشاريع.

4-برنامج G-IMOU

خاص بقسم المعدات والصيانة (DEM)، عند اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية جديدة تقوم المصلحة المتعاقدة بإدخال مبلغ تكلفة الشراء وتاريخ شرائها أي خاص باقتناء التثبيتات العينية وكل ما يصحبها من وثائق.

وفي نهاية السنة عند إغلاق الحسابات يحسب الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تتعلق باستثمارات المؤسسة. لكنه قيد الدراسة ولم يُعْتمد تطبيقه من قبل المؤسسة بعد.

5-برنامج حساب HISAB

خاص بمصلحة المالية والمحاسبة (DFC)،تم تطويره داخليا بواسطة مهندسي شركة ILIT لتلبية احتياجات أقسام المالية والمحاسبة (DFC) التابعة لمجموعة سونلغاز.

تم تصميم حساب وفقا لإجراءات وقواعد الإدارة المعمول بها في هياكل (DFC)،وهي تتألف من خمس وحدات: المحاسبة العامة من تسجيل وتبويب المدخلات والعمليات المالية والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية من خلال القوائم المالية.

ومحاسبة التكاليف التي لم يتم تحديثها بعد وإدارة الأصول الثابتة التي لم يتم تشغيلها بعد،وإدارة الاستثمار وإدارة المدفوعات. تدار عملية الجرد والرواتب من خلال أنظمة قائمة بذاتها (ATAD) و(NOVA) والتي تتعامل مع حساب (HISAB) والتي يتم دمجها فيه على أساس شهري، تكون واجهته كالآتي:

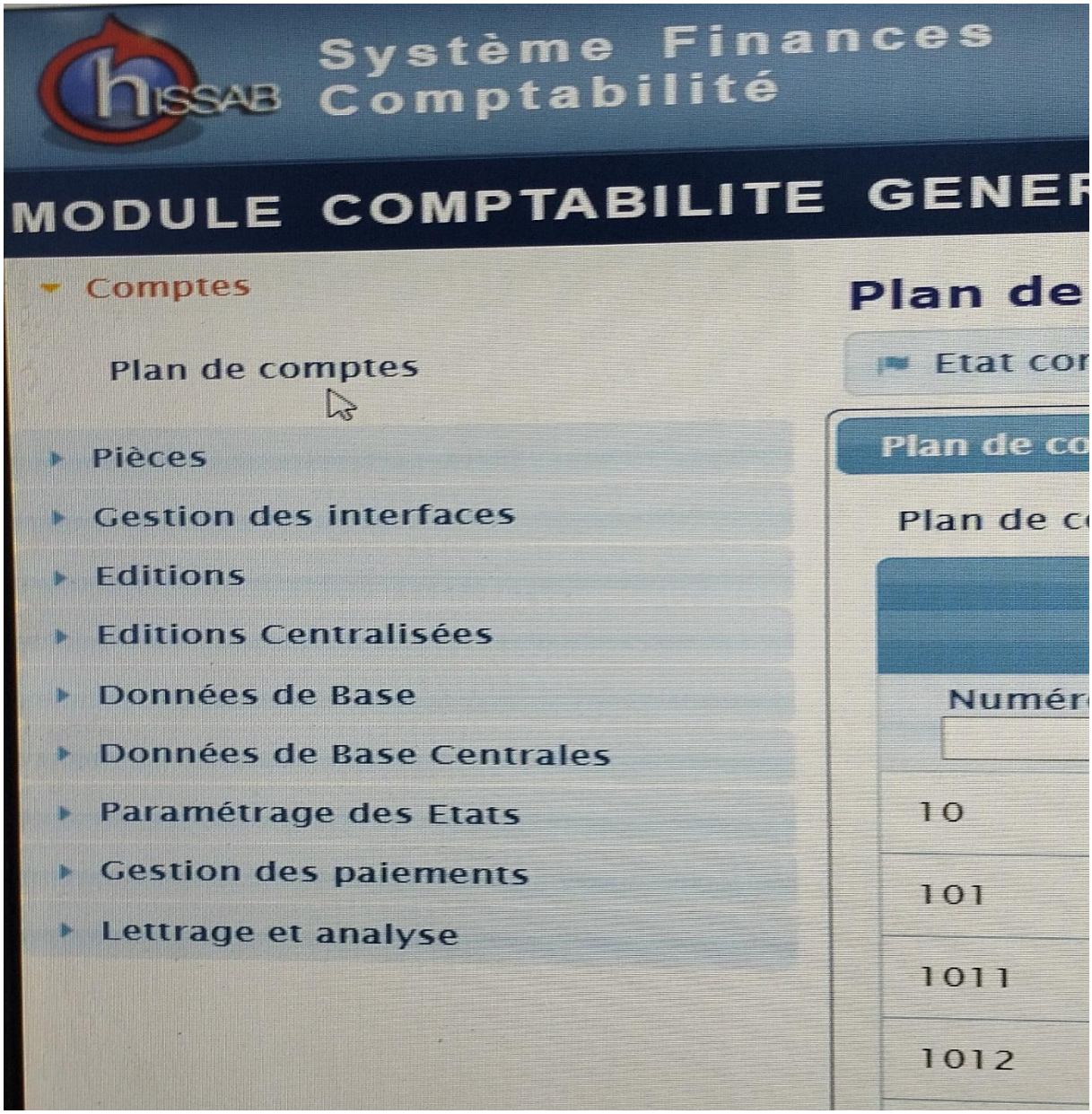
الشكل(3-3): واجهة نظام المعلومات المحاسبي "حساب"



المصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة

ويحتوي على قائمة حسابات (PLAN DE COMPTES) كالآتي:

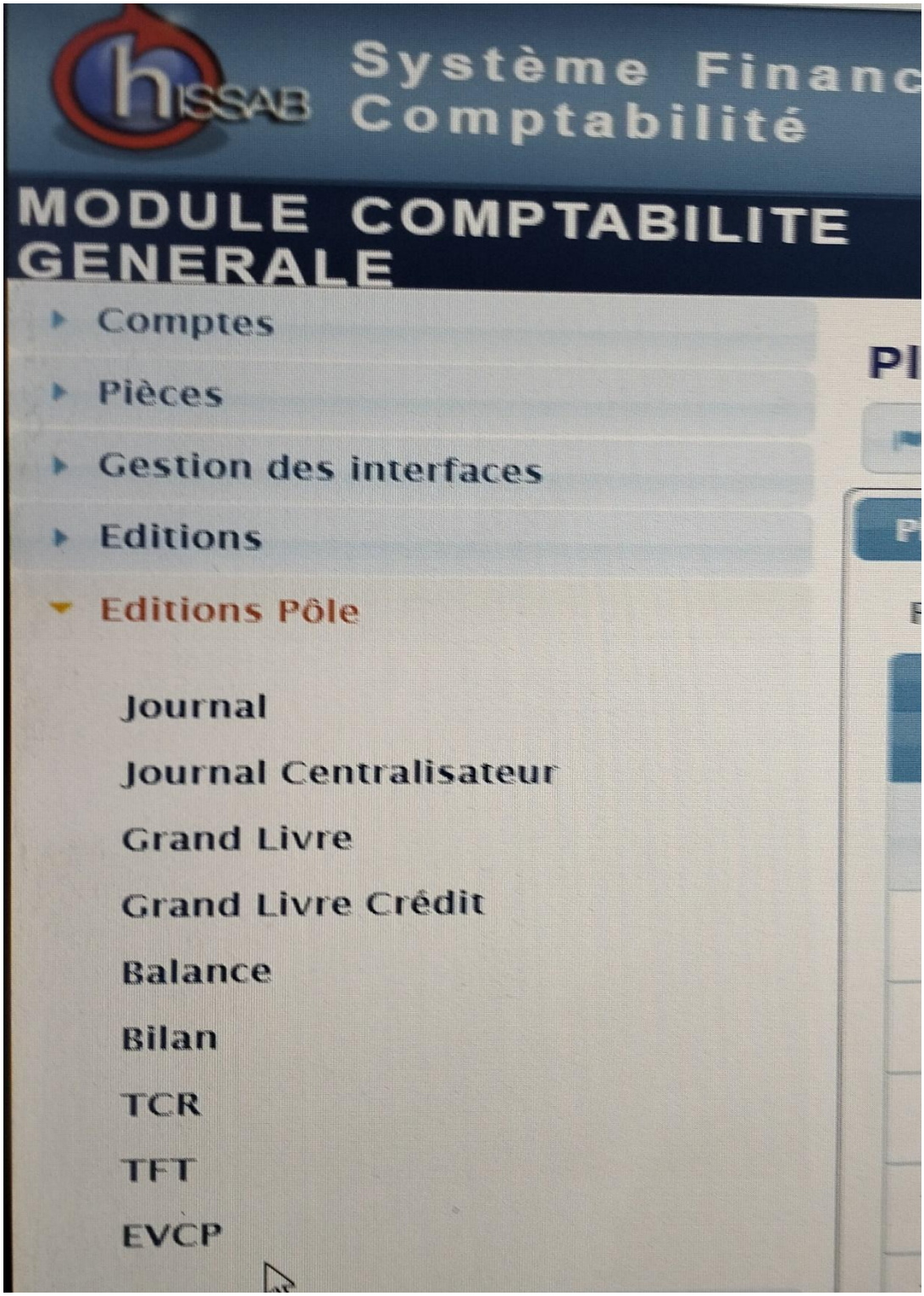
الشكل(4-3): محتويات برنامج "حساب"



المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

ويحتوي أيضا على دفاتر المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة لكل السنوات السابقة (editions pole) كالآتي:

الشكل (5-3): القوائم المالية في برنامج "حساب"



المصدر:مصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الثاني: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (الميزانية)

أولا: حساب مؤشرات

الجدول (1-3): حساب النسب

البيان	2017	2018	2019	2020
الدائمة الاموال	3 292 313 290,79	1 745 307 690,08	1 973 821 421,71	1 856 423 876,29
جارية الغير الاصول	238 083 046,34	309 540 315,56	341 309 626,42	415 993 471,85
الدائم العامل المالرأس	3 054 230 244,45	1 435 767 374,52	1 632 511 795,29	1 440 430 404,44
المخزونات	511 907 608,27	597 233 685,72	787 344 117,98	695 388 669,61
الزبائن	2 065 203 733,60	1 839 331 897,73	2 225 033 439,87	2 162 472 468,21
المدينون	123 118 629,46	247 320 090,52	428 812 625,14	576 133 306,87
المستحقة الضرائب	96 000 732,06	83 250 127,66	97 533 948,58	96 871 697,97
الخزينةماعدا الجارية الاصول	2 796 230 703,39	2 767 135 801,63	3 538 724 131,57	3 530 866 142,66
السلفات عدا ما الجارية الخصوم	2 072 156 584,64	2 028 401 388,21	2 442 964 838,90	2 630 705 255,82
العامل المالراس احتياجات	724 074 118,75	738 734 413,42	1 095 759 292,67	900 160 886,84
الخزينة	2 330 156 125,70	697 032 961,10	536 752 502,62	540 269 517,60
الخلصة الاموال	1 261 217 939,04	1 546 967 662,13	1 663 511 383,55	1 512 670 102,07
جارية الغير التثبيتات	238 083 046,34	309 540 315,56	341 109 626,42	415 993 471,85
الخاص العامل المالراس	1 023 134 892,70	1 237 427 346,57	1 322 401 757,13	1 096 676 630,22
الجارية المالية الخصو	2 072 156 584,64	2 028 401 388,21	2 442 964 838,90	2 630 705 255,82
جارية الغير الخصوم	211 096 351,75	198 340 027,95	310 310 038,16	343 753 774,22
الخارجي العامل المالراس	2 283 252 936,39	2 226 741 416,16	2 753 274 877,06	2 974 459 030,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (2-3): التحليل بواسطة النسب

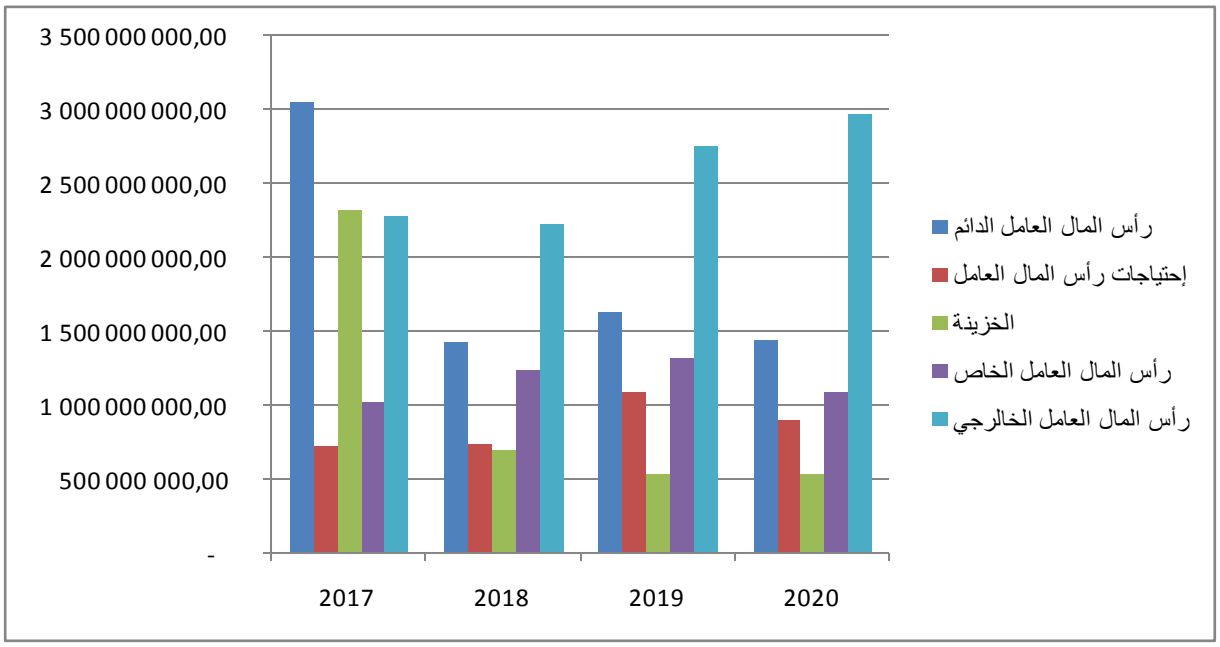
الذسب بواسطة التحليل	2017	2018	2019	2020
الدائمة الاموال	1 492 314 290,79	1 745 307 690,08	1 973 821 421,71	1 856 423 876,29
جارية الغير الاصول	1 357 417 655,26	1 398 577 937,37	1 483 770 427,83	1 607 916 568,82
الدائم التمويل نسبة	1,10	1,25	1,33	1,15
الخلصة الاموال	1 281 217 939,04	1 546 967 662,13	1 663 511 383,55	1 512 670 102,07
جارية الغير الاصول	1 357 417 655,26	1 398 577 937,37	1 483 770 427,83	1 607 916 568,82
الذاتي التمويل نسبة	0,94	1,11	1,12	0,94
الخلصة الاموال	1 281 217 939,04	1 546 967 662,13	1 663 511 383,55	1 512 670 102,07
جارية الغير و الجارية الخصوم	2 283 252 936,39	2 226 741 416,16	2 753 274 877,06	2 974 459 030,04
المديونية نسبة	1,78	0,69	0,60	0,51
جارية الغير و الجارية الخصوم	2 283 252 936,39	2 226 741 416,16	2 753 274 877,06	2 974 459 030,04
الاصول مجموع	5 201 809 166,47	5 024 667 330,69	5 728 614 942,51	5 901 707 123,51
التسديد قابلية نسبة	0,44	0,44	0,48	0,50
الجارية الاصول	3 844 391 511,21	3 626 089 393,32	4 244 844 514,68	4 293 790 554,69
الاصول مجموع	5 201 809 166,47	3 773 709 078,99	5 728 614 942,51	5 901 707 123,51
الاصول سيولة نسبة	0,74	0,96	0,74	0,73
الصافية النتيجة	113 188 523,05	322 343 984,49	277 715 713,66	126 874 432,18
الخلصة الاموال	1 281 217 939,04	1 546 967 662,13	1 663 511 383,55	1 512 670 102,07
المالية المردودية نسبة	8,83	20,84	16,69	8,39
الصافية النتيجة	113 188 523,05	322 343 984,49	277 715 713,66	126 874 432,18
جارية الغير التثبيتات	1 328 986 460,72	1 359 371 691,44	1 430 787 105,97	1 561 811 917,67
الاقتصادية المردودية نسبة	8,52	23,71	19,41	8,12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة. أنظر الملحق رقم (03 و04)

ثانيا: الأعمدة البيانية التي تفسر الجداول:

1 -الأعمدة البيانية التي تمثل الجدول الأول:

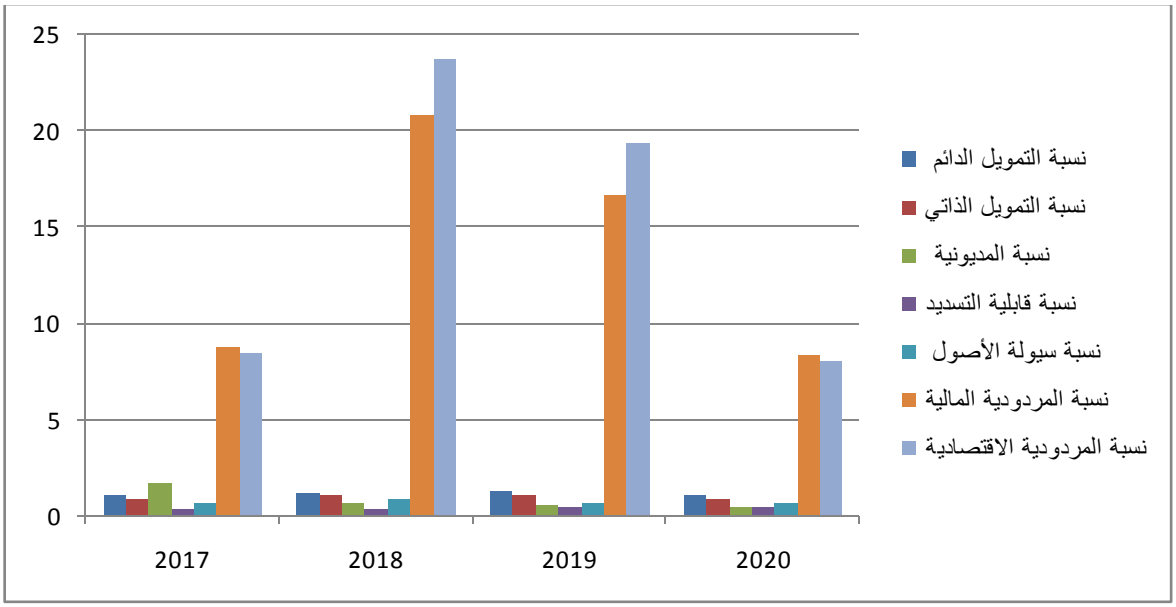
الشكل (6-3): أعمدة بيانية لرؤوس الأموال



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على النسب

2 -الأعمدة البيانية التي تمثل الجدول الثاني:

الشكل(7-3): أعمدة بيانية للنسب



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على النسب

ثانيا: تحليل المؤشرات ثانيا:تحليل المؤشرات

1-التحليل بواسطة التوازنات المالية:

رأس المال العامل الدائم: من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب بالنسبة للسنوات الأربعةعلىالتوالي(2017، 2018، 2019، 2020)، أي أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بمواردها الدائمة وتحقيق هامش أمان.

احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب في السنوات الأربع وهذا يدل على أن موارد المؤسسة أكبر من احتياجاتها التمويلية وبالتالي هي ليست في حاجة لموارد إضافية لدورتها التشغيلية وتعتبر في حالة مثلى.

الخزينة: من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة في السنوات الأربع أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ولديها سيولة لتغطية التزاماتها اليومية وليس لديها عسر مالي.

رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أنه موجب في السنوات الأربعة على التوالي وهذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة ولديها القدرة على التمويل الذاتي أي وجود مقدار إضافي من الأموال الخاصة لتغطية خصوم مالية جارية.

2-نسب التمويل الهيكلي:

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن النسبة تفوق 1 في جميع السنوات وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب أي أن المؤسسة تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أكبر من 1 في كل من السنتين 2019و2018 إلا في سنة 2017 2020 اقتربت من 1 بنسبة 0.94 نتيجة تقارب مبلغ الأموال الخاصة لمبلغ الأصول الغير جارية للمؤسسة بسبب نقص استثماراتها في سنة

2017 وفي سنة 2020 بسبب ظرف covid-19 وهذا ما يعني أن الأموالالخاصة غطت كل التثبيتات الغير جارية وبالتالي فإن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في عملية الاستثمار.

2-3-نسب الاستدانة:

نسبة المديونية: نلاحظ في سنة 2017 ارتفاع في نسبة المديونية بسبب وجود قرض بنكي كما هو موضح في ميزانية المؤسسة، لتنخفض هذه النسبة في كل من سنة 2018 و2019 و2020 مما يدل على تسديد كل قيمة القرض.

نسبة قابلية التسديد: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قابلية السداد أقل من 0.5 في كل السنوات مما يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وبالتالي ليست معرضة لخطر الإفلاس.

2-4-نسب السيولة:

نسبة سيولة الأصول:نلاحظ من خلال الجدول أن كل النسب تفوق 0.5 وهذا غير جيد للمؤسسة، أي يوجد إفراط في سيولة الأصول ومنه تجميد للأموال وتحمل تكلفة الفرصة البديلة.

لكن هذه النسبة لا تمثل وضعية المؤسسة الحقيقية بل هناك سبب لهذه الأموال المجمدة، هما:

1-اقتطاع ضمان الأشغال الجاري انجازها: هي نسبة مئوية تُحتجز من قيمة عقد المشروع أو الأعمال التي تم تنفيذها وتقديمها للمالك أو العميل كضمان لأداء الأعمال بشكل صحيح وفقا للمواصفات والمتطلبات المحددة في العقد ويتم إطلاق هذا الاحتجاز عند استكمال الأعمال بنجاح وتلبية جميع المتطلبات المحددة وفي حالة لم يتم تنفيذ

الأعمال وتلبية الاشتراطات، يتم استخدام مبلغ الضمان المُحتجز لتغطية أي تكاليف الإصلاح أو تعديل الأعمال. ويختلف اقتطاع ضمان الأشغال الجاري بناء على نوع المشروع والعقد المبرم بين الطرفين، ويكون هناك قوانين وتنظيمات محددة تنظم هذا الأمر.

2-5-نسب المردودية:

نسبة المردودية المالية(المردودية الصافية للأموال الخاصة): نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة كانت سنة 2018 قدرت ب 20.84 أي المؤسسة حققت أكبر عائد للأموال الخاصة في هذه السنة أي الأكثر جلباً للمستثمرين المحتملين.

نسبة المردودية الاقتصادية(المردودية الصافية للتثبيتات الغير جارية): نلاحظ أن أكبر نسبة كانت سنة 2018 أيضاً حيث قدرت ب 23.71 أي هي السنة التي حققت أكبر عائد من استثمارات المؤسسة لتثبيتاتها.

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة

نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا هاما في اتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة، وذلك لأنه يوفر البيانات المالية والمحاسبية التي تساعد على تحليل وتقييم الأداء المالي للشركة وتحديد ما إذا كان الاستثمار المقترح يمثل فرصة جيدة لتحقيق الأرباح المرجوة،ويعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية كونه أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية.

وعلى ضوء هذا تطرقنا لمثال عن استثمار المؤسسة في شراء تثبيت يتمثل في رافعة أشغال رمزها83M249، تم تقدير سعرها في سنة2017 بسعر 110000KDA.

أولا: أسباب التوجه نحو وقرار الاستثمار

نميز ثلاث أسباب تدفع مؤسسة كهرغاز إلى التوجه نحو الاستثمار:

1-الكراء: وهو كراء معدات الأشغال وتأجير معدات البناء والإنشاءات مثل الحفارات وشاحنات النقل الثقيل والرافعات وغيرها من المعدات اللازمة لإتمام المشاريع الكبيرة. ويعتمد سعر كراء هذه المعدات على عوامل مثل نوع المعدات والمدة الزمنية للإيجار والطلب عليها في السوق. وتستخدم الشركة هذه الخدمة من أجل تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية وتقليل الاستثمار في معدات وأصول ثابتة.

2-الصيانة: وهي العملية التي يتم فيها الحفاظ على جودة وكفاءة المعدات والأجهزة والمركبات وغيرها من الأصول الثابتة والمتحركة، وذلك من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة والتنظيف والتحقق من الأجزاء والتأكد من سلامتها وعمل الصيانة الدورية لتجنب الأعطال والتلف وضمان استمرارية العمل بكفاءة عالية. (أنظر الملحق رقم(05))

3-تقادم التثبيتات:وهو تدهور التثبيتات وفقدانها للكفاءة مع مرور الوقت واستخدامها المستمر، تتأثر الآلات والمعدات بالتآكل والاهتراء نتيجة للعوامل البيئية، والاستخدام المكثف، وعدم الصيانة السليمة. يمكن أن يتسبب التقادم في تقليل كفاءة الآلات والمعدات، زيادة التكاليف الإصلاح والصيانة، وتقليل عمر الخدمة الفعالة لتلك الآلة.

4-الحاجة للاستثمار: تكون في حالة الإشراف على مشروع كبير ومربوط بالوقت حيث لا يمكن للمؤسسة رفضه، فتكون المعدات التي تملكها المؤسسة لا تكفي لكفاية المشروع تقنيا، وعنصر الوقت لا يسمح بشراء آلات ومعدات جديدة، فتتوجه المؤسسة للكراء لتلبية حاجة المشروع للآلات والمعدات.

سبب الاستثمار في المثال المدروس:

يعود السبب الرئيسي للاستثمار هو الكراء، حيث قدر قسم المالية والمحاسبة في السنوات ما قبل 2017 أن مبلغ كراء رافعة الأشغال والذي قدر ب 21468024.04 (في السنة) كان مرتفع مقارنة بتكلفة شراء رافعة جديدة والتي تبلغ 110000 (KDA)، وارتأت مصلحة المالية والمحاسبة أن مبالغ الكراء والصيانة قد ارتفع بالمقارنة مع سعر آلة جديدة.

الوضع المالي للمؤسسة يسمح لها باقتنائها بدلا من الاستمرار في كرائها.

خطوات توجه مؤسسةكهرغاز للاستثمار:

ويمكن التوجه إلى الاستثمار بدلا من الكراء والصيانة في خطوات عديدة، من بينها:

1-دراسة الاحتياجات: يجب تحديد الاحتياجات بدقة ومعرفة المعدات والأصول الثابتة المطلوبة والتي تناسب الأعمال المراد تنفيذها.

2-تقييم التكاليف: يجب إجراء تقييم دقيق للتكاليف المتعلقة بشراء وصيانة المعدات والأصول الثابتة ومقارنتها بالتكاليف المتعلقة بالاستئجار.

3-تحديد المصادر المالية: يجب تحديد المصادر المالية المتاحة، مثل القروض البنكية مقابل الرهن العقاري أو الاستثمار من مجموعة سونلغاز أو المستثمرين بالمقايضة.

4-اختيار الخيار المناسب: بعد دراسة الاحتياجات والتكاليف وتحديد المصادر المالية، يتم اختيار الخيار المناسب والمربح بشكل عام.

5-إدارة الأصول: يجب الحفاظ على الأصول وإدارتها بشكل جيد، والعمل للحفاظ على قيمتها وصيانتها بشكل منتظم ومن الممكن التوجه للتأجير بدلا من البيع أحياناً.

وفي النهاية، يعتمد قرار التوجه نحو الاستثمار بدلاً من الإيجار والصيانة على تحليل دراسة شاملة ومعرفة أهمية المعدات والأصول الثابتة بالمشروع والتأثير المباشر على الأرباح والتكلفة الإجمالية للمشروع.

أهميةالاستثمار بالشراء في مؤسسةكهرغاز:

يمكن النظر إلى الاستثمار في شراء المعدات بدلا من استئجارها أو تأجيرها.
وعلى الرغم من أن تكلفة الشراء أعلى في البداية، إلا أنها توفر ميزات عديدة مثل:

1-التحكم في تكاليف الصيانة: حيث يتعين الاستثمار في الصيانة والإصلاحات عند الحاجة وهو ما يقلل في المصاريف العامة.

2-التوفير على المدى الطويل: حيث يمكن توفير المال على المدى الطويل، حيث يكون هناك تحكم أكبر في التكاليف، وبمكن تقليل النفقات العامة في الأعوام اللاحقة.

3-القدرة على تلبية متطلبات المشروعات: حيث يمكن للمستثمر توفير المعدات المناسبة للمشروعات أو الأعمال المختلفة، مما يساعد في تسريع العمل.

4-القدرة على الاستثمار في النفس: حيث تتيح الاستثمار في المعدات الثابتة والأصول الخاصة بالشركة القدرة على الاستثمار في النفس، وإدارة أموالها بشكل أفضل.

يجب التأكد من حساب مدى الحاجة للمعدات الثابتة في المستقبل ورصد خيارات النسب الاستثمارية لاستغلال المعدات بطريقة تساعد على الحفاظ على تنوع المشروعات والأعمال المختلفة في الوقت الحاضر والمستقبل.

مراحل اختيار صفقة المشروع:

يقوم استثمار شراء رافعة أشغال في مؤسسة كهرغاز على عدة مراحل تتضمن التحليل والتقييم والتحليل واختيار الشريك المناسب، وهنا هي المراحل الأساسية لاختيار صفقة المشروع:

1-**تحديد حاجة المصلحة المتعاقدة:** يجب أن يتم تحديد احتياجات المشروع وتحديد الأهداف المحددة بدقة، هذا يشمل تحديد النطاق والجدول الزمني والميزانية المتاحة. في الدراسة المصلحة المتعاقدة هي مصلحة العتاد والصيانة (DEM).

2-**مصادقة الهيئة المركزية(PDG):** يتم الموافقة على تمويل المشروع بعد دراسته من جميع النواحي، في "المجلس ما بين الوحدات" الشهري الذي تقوم به المؤسسة بحضور جميع مدراء الأقسام والفروع لدراسة ومناقشة الحالة المالية للمؤسسة. (انظر الملحق رقم 06)

3-**إعداد جدول الشروط:** يتم إعداد المستند الذي يحدد المتطلبات الفنية والمالية والعقدية للمشروع، حيث يجب تحديد المعايير التي تستخدم لتقييم العروض واختيار الشركة المناسبة.

4-**الإشهار عن عرض الاستثمار:** يتم العرض والإشهار عن المشروع في الموقع الخاص بوزارة الطاقة يدعى البوسم وهو تابع لمجموعات سوناطراك وسونلغاز تأسس في 17نوفمبر2002 كجزء من سياسة مشتريات قطاع الطاقة. وهو متخصص في تحرير ونشر نشرة دعوات للمناقصات في قطاع الطاقة.

5-طلبات العروض:بعد نظر الموردين للصفقة يتم قبول شروط المؤسسة وبالتالي يقدم كل منهم للمؤسسة عرض تقني ومالي في ظرفين.

6-**لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض:** وهي آلية من آليات الرقابة الداخلية التي تنشئها المصلحة المتعاقدة لتراقب صحة إجراءات طلب العروض، وتمارس عملها من خلال جملة من الأحكام المنصوص عليها صراحة في المرسوم الرئاسي 15-247 والتي تتضمن التأكد من صحة طلبات العروض ومطابقتها لقانون الصفقات العمومية ودفتر الشروط لتلخص في الأخير اقتراح اختيار متعامل اقتصادي معين على المصلحة المتعاقدة وبهذا فهي تمارس دور رقابي واستشاري فقط.

في حالة مسألة صعبة أو معقدة يتم تحويلها إلى لجنة الخبراء.

7-**لجنة التقييم:** تقوم هذه اللجنة بإقصاء العروض الغير مطابقة لموضوع الصفقة ولمحتوى دفتر الشروط، ويمكنها أن تقترح على المصلحة المتعاقدة رفض العرض المقبول إذا أثبتت أنه تترتب علو منح الصفقة هيمنة المتعامل المقبول على السوق أو يتسبب في اختلال المنافسة في القطاع المعني، بأي طريقة كانت.

8-**لجنة الصفقات:** وهي آخر مرحلة حيث يتم فيها الحصول على الموافقة للمتعامل الاقتصادي الأقل سعرًا والأكثر ملاءمة لدفتر الشروط. أنظر الملحق رقم (01).

ويمكن ل لهيئة المركزية (PDG) إلغاء كل المراحل السابقة وإعادتها من جديد لمجرد اكتشاف خطأ ما مثل غشالمورد المختار أو ما شابه ذلك.

المبحث الثالث: المقابلة

المطلب الأول: تقديم محتوى المقابلة

لقد قمنا بمقابلة تقييمية لغرض تحديد دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحيث تم إجراء المقابلة مع السيد "زكريا بوهالي" بشركة الأشغال

الكبرى(كهرغاز) بالمدية، الذي يشغر منصب مكلف بالدراسات على مستوى المحاسبة المركزية، وأُجريت المقابلة يوم 27 ماي 2023.

المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبي.

المحور الثاني: تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي.

المحور الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرارات.

المحور الأول: نظام المعلومات المحاسبي

كانت الأسئلة كالتالي:

1-ما هو نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وفيما يتمثل؟

أجاب المكلف بالدراسات: نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة هو نظام يهدف إلى تكامل وتنظيم وإدارة المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسة، يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من التطبيقات والوحدات المتكاملة التي تعمل معاً لتسهيل وتحسين العمليات المحاسبية والمالية ويشتمل على: hisab، nova، attad، g-imo، sge.

2-ماهي التسهيلات التي تقدمها برامج نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة؟

تكمن التسهيلات التي تقدمها برامج نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يلي:

تكامل العمليات: توفر برامج نظام المعلومات المحاسبي تكاملاً شاملاً لعمليات المؤسسة المالية والمحاسبية يتم توحيد جميع البيانات والمعلومات في نظام واحد، مما يتيح رؤية شاملة ومتكاملة للعمليات المالية.

توفير الوقت والجهد: يقلل نظام المعلومات المحاسبي من الحاجة إلى العمل اليدوي والإجراءات الورقية المعقدة.

تحسين الدقة والتوثيق: حيث يتم تسجيل العمليات المالية والمحاسبية بشكل دقيق ومحكم، ويتم توثيقها بوثائق إلكترونية، مما يسهل العمليات التدقيق والمراجعة.

إنتاج التقارير المالية:يمكن لبرامج نظام المعلومات المحاسبي إنتاج تقارير مالية مفصلة وشاملة بشكل آلي.

تحليل البيانات واتخاذ القرارات:يساعد نظام المعلومات المحاسبي في تحليل البيانات المالية والمحاسبية وإنشاء تقارير تحليلية ورسوم بيانية لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتخطيط المالي .

3-ما هو البرنامج الأكثر أهمية من بين باقي برامج المؤسسة؟

لا يمكن القول ان هناك برنامج مهم أكثر من برنامج آخر، فكل برامج نظام المعلومات المحاسبي المبرمجة على مستوى هذه المؤسسة متكاملة فيما بينها، حيث يكمل كل برنامج الآخر وأي عطل يعرقل سيرورة المؤسسة نسبيا.

المحور الثاني: تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي

1-متى تم تصميم نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم؟

صُمِّم نظام المعلومات المحاسبي لشركة كهرغاز سنة 2014 حيث تم الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المالي والمحاسبي SCF ومنذ ذلك الوقت ونحن نعمل به في مؤسستنا.

2-هل ترى من الضروري تحديث برامج نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة؟

أي برنامج يحتاج إلى تحديث من حين لآخر، لكن بما أن كل البرامج تعمل وفق النظام المحاسبي المالي scfومطابقة للمعايير المحاسبية الدولية ليس من الضروري تحديثها.

3-هل في نظرك صيانة البرامج تؤثر على سيرورة العمل؟

هناك بعض العراقيل التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي ككل للمؤسسة يجب علينا صيانتها وتعديلها بالشكل المطلوب، فهناك صيانة تتطلب وقتاً أكبر وهناك من لا تأخذ ذلك الكم الكبير من الوقت وبالتالي فهي تختلف حسب الخلل الطارئ على البرامج، لكن لا تؤثر كثيراً على سيرورة العمل.

المحور الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار

1-ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار؟

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوفير المعلومات المناسبة التي يستفيد منها المسير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، من خلال تحديد احتياجات المؤسسة لنوع المعلومات وملاءمتها لطبيعة القرار المراد اتخاذه.

2-ماهي العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار؟

من أكثر معيقات نظام المعلومات المحاسبي هي تعطل برامج النظام في الوقت الغير ملائم والتي بدورها تعرقل سيرورة عملية اتخاذ القرار، حيث هذا من الشائع غير أنه في مؤسستنا نادراً ما تحدث.

3-هل يمكن الاستغناء على نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري؟

نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا حاسما في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. حيث يوفر تقارير متعددة توضح الأداء المالي للمشاريع والاستثمارات الحالية، والتكاليف المرتبطة بها، والعائد المتوقع. هذه التقارير تمكن المؤسسة من تحليل

أداء كامل من الاستثمارات المستقبلية والحالية وتحديد ما إذا كانت تستحق المواصلة أو التوسع أو الانسحاب منها.

بشكل عام، نظام المعلومات المحاسبي يساهم في تحسين شفافية ودقة البيانات المالية، وبالتالي يدعم عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

وبالتأكيد، يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ضروريا ومفيدا للمؤسسة لتقييم وتحليل الفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمدروسة.

المطلب الثاني: تحليل إجابات المقابلة:

من خلال الإجابات والإضافات المتحصل عليها من خلال المقابلة توصلنا إلى:

– يتمثل أهم دور لنظام المعلومات المحاسبي توفير المعلومات المناسبة التي يستفيد منها المسير لاتخاذ القرارات اللازمة للمؤسسة.

– تعد القوائم المالية من المعلومات المهمة التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

– يعتمد المسير في اتخاذ القرار الاستثماري على التقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي والتي بدورها توضح الأداء المالي للمشاريع والتكاليف المرتبطة بها والعائد المتوقع.

خلاصة الفصل الثالث:

شركة كهرغاز هي شركة لأعمال الكهرباء التابعة لمجموعة سونلغاز المساهم الرئيسي الذي تم إنشاؤه سنة 1982.

اقتصرت دراستنا في شركة كهرغاز على أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى هذه الشركة، حيث تبين أنه يساهم في تزويد المدير العام بمختلف المعلومات المُحيَنة من مختلف أقسام المؤسسة والمديريات الإقليمية التابعة لها والتي بدورها تُمد الأقسام التابعة للمؤسسة بالمعلومات الخاصة بكل قسم.

كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الجزء الأساسي والهام في مؤسسة كهرغاز للأشغال حيث يقوم بحصر وتجميع البيانات من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة يتم من خلالها اتخاذ القرارات الملائمة وتصحيح الأخطاء الموجودة بصفة عامة.

تعرفنا على وجود خمس برامج على مستوى مؤسسة كهرغاز والمتمثلة في HISAB، NOVA، ATED،SGE،G-IMOU،حيث كل برنامج خاص بقسم معين كما ذكرنا في الفصل أعلاه.

كما تعتبر القرارات الاستثمارية في الشركة من أهم القرارات، والتي قمنا بحساب نسب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة لأربع سنوات من خلالها توصلنا إلى نتائج نهائية تفيد المؤسسة في اتخاذ القرار الاستثماري.

وفي الأخير قمنا بأخذ مثال عن الاستثمار في رافعة أشغال قامت المؤسسة بشرائها.

خاتمة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة أحد أهم المواضيع في مجال المحاسبة، والمتعلق بمدى استخدام الإدارة للمرونة المحاسبية، حيث تمحورت إشكالية الموضوع المعالج في "مامدى أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار؟" وللإجابة على هذه الاشكالية المطروحة تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي، أما في الفصل الثاني قد استعرضنا الجانب النظري لأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ونظراً لأن موضوع الدراسة يتناول أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية فقد خصصنا الفصل الثالث إلى دراسة هذين المتغيرين عن طريق دراسة حالة من خلال تربص في مؤسسة الأشغال الكبرى للكهرباء والغاز التابعة لمجمع سونلغاز كهرغاز بالمدية، بالإضافة إلى مقابلة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المهنيين قصد التوصل إلى الإجابة على الفرضيات، حيث توصلنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يتعلق بالدراسة الميدانية و التي من خلالها نختبر فرضيات كما يلي:

1-اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار صحة الفرضيات التي انطلقنا في البداية كانت النتيجة كالتالي:

الفرضية الأولى: "يساهم نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة ب: توفير المعلومات المالية، تحليل الأداء المالي، تقدير التكاليف والعائد، تحليل التنبؤات."

من خلال الدراسة تم إثبات أن الفرضيات محققة من خلال مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المالية اللازمة التي من خلالها يمكن القيام بالتحليل.

الفرضية الثانية: "يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تحسين عملية اتخاذ القرارات المحاسبية ب: توفير المعلومات الموثوقة،تحليل البيانات المالية والاقتصادية، التخطيط المالي الحالي والتوقع، تقديم تقارير دورية للإدارة."

من خلال الدراسة تم إثبات أن هذه الفرضية محققة حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يُعد أداة هامة لإدارة المؤسسات واتخاذ القرارات المحاسبية السليمة ومراقبة الأداء المالي، كما يساعد في تحسين فعالية العمليات المحاسبية وتوفير الوقت والجهد في إعداد التقارير المالية وتحليلها.

الفرضية الثالثة: "يمكن استخدام تقارير القوائم المالية المنشورة من خلال نظام المعلومات المحاسبي في الشروع في الاستثمار ب: تقييم الأداء المالي، تحليل نمو الشركة واتجاهاتها المالية، تقييم القوة المالية، اتخاذ قرار الاستثمار."

توصلنا من خلال الدراسة أن هذه الفرضية محققة، حيث تُستخدم تقارير القوائم المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في الشروع في أي قرار استثماري لتقييم الأداء المالي من خلال فهم الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر والأصول والخصوم والتدفقات النقدية، كما تساعد هذه التقارير على توفير نظرة شاملة عن الشركة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2-نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع واختبارنا للفرضيات توصلنا إلى جملة من النتائج التي كان مصدرها العمل النظري والتطبيقي، على حد سواء وتمثلت فيما يلي:

- إن نظام المعلومات المحاسبي يستخدم في إدارة وتسجيل وتقديم المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسات والشركات؛

- من أهم مزايا وسمات نظام المعلومات المحاسبي توفير الوقت وتقليل الجهد؛

- يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير البيانات والتقارير المالية المهمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة وتقييم أداء الشركة؛

- يضمن نظام المعلومات المحاسبي توافق العمليات المحاسبية مع المعايير المحاسبية والضوابط المالية؛

- إن نظام المعلومات المحاسبي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركات والمؤسسات، من خلال توفير المعلومات المالية الدقيقة.

3-الاقتراحات

انطلاقاً من النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- اختيار نظام المعلومات المحاسبي المناسب من خلال دراسة وتقييم الاحتياجات المحاسبية بدقة ؛

- الاستعانة بخبراء في تكنولوجيا المعلومات المحاسبية للحصول على توجيهات ونصائح حول النظام الأنسب للشركة؛

- التأكد من توفير التدريب المناسب للموظفين المعنيين بالعمل على نظام المعلومات المحاسبي، كما يمكن تنظيم دورات تدريبية داخلية أو استعانة بشركات تدريب متخصصة؛

- الاعتماد على نظام معلومات محاسبي الذي يمكنه التكامل بسلاسة مع الأنظمة الأخرى المستخدمة في الشركة؛

- اختيار القرار الاستثماري الأمثل بالاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

4-آفاق الدراسة

يتعلق موضوع اهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالكثير من المسائل المحاسبية، وعليه يمكن أن تثار حوله عِدة إشكاليات تصلح أن تكون آفاق مستقبلية، وبالتالي فالمجال مفتوح أمام الباحثين لإثراء هذا الموضوع من خلال التطرق لإحدى المواضيع التالية:

- القيود التكنولوجية التي تعرقل نظام المعلومات المحاسبي؛
- جودة ودقة المعلومات المحاسبية التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- مدى توافق نظام المعلومات المحاسبي مع احتياجات القرارات الاستثمارية المحددة.

أولاً:المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أحمد حسن على حسين، تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، مصر، 2003

2- أحمد فهمي، مقدمة في بحوث العمليات والعلوم الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة 1993 .

3-أحمد محمد المصري، الإعلان، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996

4- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، .2003

5- ألعارف، الإدارة الإستراتيجية:إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000

6- ألفيومي، مقدمة الحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في نظم المعلومات المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992

7- أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين، دار قباء، مصر، 2002

8- أمينة محمود حسين محمود، نظم المعلومات التسويقية، مطبعة كلية الزراعة،جامعة القاهرة،مصر، 1995 .

9- بول جامبل وجون بلاك ويل،إدارة المعلومات، ترجمة خال د العمري،دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، .2003

10- تيسير العجارمة، محمد الطائي، نظام المعلومات التسويقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ـــــ

11 - ثابت عبد الرحمن إدريس ، بحوث التسويق ، الدار الجامعية للطباعة ، الإسكندرية، 2005 .

12- جون فيليب جونز، ترجمة هشام الدجاني، التسويق والإعلان وأثرهما على المستهلك، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001.

13- حامد أحمد رمضان،الإدارة الإستراتجية،دار النهضة العربية،مصر، 1994 .

الحديثة، الولاء للطبع والنشر، القاهرة، 1990.

14- حسين محمد الجندي،نظم المعلومات التسويقية،_____،مصر، 1995.

15- دونالد مارشاند، وليام كتينغر، تعريب نور الدين الشيخ عبيد، حتى ترى ما لا يرى كيف تتفوق الشركات بالاستخدام الصحيح للمعلومات والعاملين وتكنولوجيا المعلومات، مكتبة العبيكان، السعودية، 2004

16- رأفت حسين الحناوي وثابت عبد الرحمن،دراسات فينظم المعلومات الإدارية في المنظمات

17- راي سي أومان، ستيفن ألدامورس، ترجمة فهد بن معيقل العلي، التحليل الإداري في المنظمات العامة- تاريخه، مفاهيمه، أساليبه-، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2006

18- ردينة عثمان يوسف، الاتجاهات الكمية والحديثة في بحوث التسويق، دار زهران، عمان، 2001

19- رضوان المحمود العمر،مبادئ التسويق،وائل للنشر،سوريا، 2003 .

20- ريموند مكليود، ترجمة علي سرور، نظم المعلومات الإدارية، دار المريخ، الرياض،_____،.

21- سارة وايت، ترجمة خالد العامري، مرشد الأذكياء الكامل-أساسات التسويق، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر، 2001

22- سعد غالب ياسين،تحليل وتصميم نظم المعلومات،دار المناهج،الأردن، 2000 .

23- سلطان ابراهيم ، نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000 .

24- سمير أبو الفتوح صالح، نظم المعلومات الإستراتيجية ركيزة لدعم الميزة التنافسية في البيئة المعاصرة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، المنصورة، المجلد العشرون، العدد الثاني، 1996

25- سونيا محمد البكري،نظم المعلومات الإدارية-المفاهيم الأساسية-،الدار الجامعية،القاهرة، .2004

26- طارق طه،نظم المعلومات والحاجا ت الآلية من منظور ادارى معاصر، منشأة المعارف،الإسكندرية 2002.

27 - عبد الرحمن إدريس، بحوث التسويق-أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض-، الدا ر الجامعية، القاهرة، 2003.

28- عبد الكريم العقيل، الإدارة المعلوماتية والمالية، مكتبة جرير، مصر، الطبعة الأولى 2001

29- علاء عبد الرزاق،نظم المعلومات،منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية،مصر، 2003

30- عماد الحداد، أساليب التسويق الفعالة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2004

31- عماد الصباغ مدخل لتحليل وتصميم نظم معلومات الأعمال، الدا ر العلمية، عمان، 2000

32- فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

33- فريد النجار، إدارة نظم التسويق-مدخل الفعاليات المتوازنة-، _____ _، القاهرة، 1986.

34- فريديريك نويل، أنظمة التسويق الجديدة، ترجمة فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، السعودية، 1998 .

35- كامل سيد غراب، فادية محمد، نظم المعلومات الإدارية-مدخل إداري-، الإشعا ع، مصر، .1999

36-كرم مطاوع، أربع مداخل لنظم المعلومات الإدارية للحاسبات الإلكترونية،_____ _، الأردن، 1985 .

37- محمد السعيد عبد الفتاح، التسويق، المكتب العربي الحديث، مصر، 1998

38- محمد جاسم الصميدعي، مداخل التسويق المتقدم، دار زهران ، عمان، 2000

39- محمد صادق بازرعة، إدارة التسويق،دار النهضة العربية،القاهرة، 1995.

40- محمد صادق بازرعة، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، دار النهضة، القاهرة، 1992.

41-محمد علي شهيب، نظم المعلومات لأغراض الإدارة في المنشآت الصناعية والخدمية، دار الفكر العربي مصر،1984.

42-محمد محمد ابراهيم، عبد الرحمن ادريس، المدخل الحديث في إدارة التسويق،مصر، 1990.

43-محمد محمد الهادي، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، دار الشروق، مصر ،1999.

44-محمد محمود مندورة، التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات، سلسلة ثقافة الحاسوب للإدارة العليا،_____،مصر، 2006.

45- محمد نور البرهان و غازي إبراهيم رحو،نظم المعلومات المحو سبة،دار المناهج، الأردن، .1998

46- محمود الصميدعي، إستراتيجية التسويق، دار الحامد، عمان، 2000

47- محي الدين الأزهري، بحوث التسويق-علم وفن-، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994 .

48- معالي فهمي حيدر،نظم المعلومات-مدخل لتدعيم الميزة التنافسية-،الدار الجامعية،مصر، 2002.

49- منال محمد الكردي وجلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية-النظرية والأدوات، التطبيق -، الدار الجامعية، مصر، _____.

50- مني محمد إبراهيم البطل، تكنولوجيا الاتصال المعاصر-الشخصية والنظم والمعلومات-، _، مصر، ___.

51- نظام موسى سويدان وشفيق إبراهيم حداد،التسويق مفاهيم معاصرة،دار الحامد للنشر،الأردن،2003 .

✍ الأطروحات:

1 – محمود حامد محمود عبد الرزاق، المعلوما ت ودورها في أداء الصادرات الصناعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2001.

2– حسين محمد أحمد الجندي، تأثير المعلومات التسويقية علي تنمية القدرة التصديرية-لشركات القطاع العام الصناعي-،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،قسم إدارة أعمال،كلية التجارة،جامعة عين شمس، مصر،1993.

3– مختار محمد أحمد سالم، دور نظم المعلومات في دعم القرارات التسويقية لشركات إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، .1994

4- أحمد محمود عبد النبي، تقييم مدى استخدام نظام المعلومات الإستراتيجية في اتخاذ القرارات الإدارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2003.

رسائل الماجستير

1 – أيت مجبر توفيق، دور نظام المعلومات التسويقي في التسويق الإستراتيجي، رسالةماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .2002

2- شافية جاب الله، مبررات وشروط وضع نظام المعلومات في المؤسسة-حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع التجهيزات الصناعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

3- فاضل يمينه فوزية،أثر نظام المعلومات علي قابلية التنافسية للمؤسسة الحالية-حالة مجمع صيدال- ،مذكرة ماجستير ،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائو.2001

4- كاريش صليحة ، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999.

5- أماني السيد أحمد البري، تأثير نظم المعلومات التسويقية على تقديم المنتجات الجديدة وانتشارها، بالتطبيق على شركات الصناعات الغذائية المصرية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة جامعة عين شمس 1998

المقالات:

1 – حشمت قاسم، المعلومات والأمية في مجتمعنا المعاصر، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات لمكتبية، العدد الأول، جانفي 1994، مصر.

2- كامل علي متولي عمران، دراسة وتحليل أثر المتغيرات التنظيمية على فعالية نظم المعلومات الإدارية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 37، السنة 1988.

3- محمد المحمدي الماضي، التطبيق الناجح للقرارات الإستراتيجية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية- مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة، بني سويف القاهرة، 1994.

المؤتمرات و الملتقيات:

1 – أحمد أنور بدر، السياسة المعلوماتية-المفاهيم والأطر ومناه ج البحث-، المؤتمر التاسع للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 1999.

2- هند بنت تركي السد يرى،شروط النجاح الاستراتيجي للمنظمات،ورقة عمل مقدمة للملتقي الإداري الرابع للجمعية السعودية،المنعقد خلال الفترة مابين 21-22 مارس 2006.

3- أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الاقتصادية، مداخلة، الأردن، 2005

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1994.

5- عصام بن حسن كوثر، واقع التخطيط الاستراتيجي في منظمات الأعمال السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الرابع للجمعية السعودية للإدارة، مابين 21-22 مارس، 2006.

قائمة المراجع

المنشورات:

1- نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،السداسي الأول سنة 2006 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- المجلس الاقتصادي الوطني، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، جوان 2002

الأبحاث والدراسات:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية،نظم المعلومات لتحديث عمليات المؤسسة المالية الريفية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،دراسات ،الأمم المتحدة2002.

مواقع الإلكترونية:

1 – مركز التميز للمنظمات غير الحكومية **www.ngoce.org**

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية:

🕮 Les livres :

1- Borable Michel, Meier Oliver, MANAGEOR-les meilleures pratiques du management, Dunod, Paris, 2006
2- Bedard.M.g.et R.Miller, la direction des entreprises- une approche systémique conceptuelle et stratégique- ,Mcgraw-hill, Montréal ,_____
3- Bounfour , le management des ressources immatérielles: maîtriser les nouveaux leviers de l'avantage compétitive, Dunod, Paris, 1998
4- Bressy (G) et Konkuyt (C) : Economie d'entreprise ,Edition Dalloz, paris,1995
5- Conso Pierre, hemici Farouk , L'entreprise, en 20 leçons, stratégie, gestion, fonctionnement4 ,edition ,Dunod, Paris2006 ,
6- Courbon j.c, systèmes d'information ; structuration ; modélisation et Communication, inter édition, paris ,1993.
7- Dou Henri , veille technologique et compétitive, Dunod, paris, 1995.
8- Demon G y et R.spizichino, les systèmes d'information marketing, collection la vie d'entreprise, dunod, paris, 1968.
9- Droesbeke jean-jacques, éléments de statistique ,opu ,Alger1988 ,
10- DERBELET :économie d'entreprise ,Edition Foucher ,Paris,1999
11- DAVIS (G.B) et les autres ,système d'information pour le management, volume1 ,Economica, paris,1985.
12- Demoy. G et Spizzichino R , les systèmes d'information en marketing, collection la vie de l'entreprise, Dunod, Paris, 1969
13-Gerad jean, Bien distinguer le système d'information et le système Informatique, Hermès, Paris, 1ère édition, 2000,
14-Gauthy-Sinéchal Martine, Vandercammen Marc, Etudes de marchés Méthodes et outils ,de bœck, paris, 1998
15- Helfer j.p et Orsoni.j, politique commerciale, vuibert, paris, 1987
16- Helfer Jean pierre ,kalika Michel, Orisoni jacques, management stratégie et organisation6 ,édition ,vuibert ,paris, 2006
17- Kéfi hajer& kalika Michel, Evaluation des systèmes d'information;-une Perspective organisationnelle- ,économica ,paris ,2004 ,p20.
18- Kotler Philip Dubois Bernard, marketing management, 6è edition, public-union, paris, 1989
19- Kotler&Dubois, marketing management, 10è édition, publi-union, paris, 2000.
20- Kotler.ph, marketing management, Edition 11, public-union, Paris,2003
21- Kotler Philip, le marketing selon kotler-Ou comment créer, conquérir et dominer un marché-, Pearson Education France, paris, 2005
22- lambin jean –jacques, la recherche marketing, Mcgraw-hill, paris, 1990.
23- lambin Jean-Jacques, la recherché marketing-analyser-mesurer-prevoir-, Èdiscience international, paris ,1993.
24- lambin Jean-Jacques, le marketing stratégique :- du marketing à l'orientation Marchés-, 4èdition, èdiscience international, paris, 1998.

25- McDonald Malcolm, Les plans Marketing Comment les établir ? Comment

les utiliser ,de bœck université ,France,2004.
26- Maati Jérôme, Le gouvernement d'entreprise, de bœck université, Bruxelles, 1999
27- Moinier Xavier,la stratégie marketing et l'entreprise officinale, comprendre analyser, développer,vendre eslem, paris,2006.
28- Martinet a.ch, stratégie, vuibert gestion, paris, 1984
29- O'Brien James, Les systèmes d'information de gestion,de bœck universite,France,1995
30- Pettigrew Denis, turgeon Normand , marketing, 3é edition, cheneliere MCgraw-hill, Canada, 1996
31- Reix Robert, systèmes d'information et management des organisation, 2é Édition, gestion, paris ,1998.
32- van Dick Rémi , marketing opérationnel, onze étapes-clés pour réussir,chihab-Eyrolles,1994
33- Van laethem nathalie,le plan marketing;plan stratégique;plan opérationnel;plan crise;,dunod,paris ,2004.
34- Vandercarmmen Marc & pernet Nelly Jospin- , la distribution, 2em édition, de Boeck, Bruxelles,2005
35- vandercamen Marc & pernet Jospin & autre, Marketing, l'essentiel pour comprendre décider, Agir, 2em édition, édition de boeck université, Bruxelles , 2006

Articles :

1- Bultiz Alain, distribution des rôles dans le control commercial1- des intermédiaires peuvent-ils y trouver place ?, revue dicision marketing, numero37, France ;2005
2-.Trinquecoste J.F, décision marketing : des connaissances à l'action, revue décision marketing, Numéro 42, France, 2006

Séminaires et colloques

1- Benhabib A,Djennas M,impact des technologies de l'information sur la performance marketing des organisations,intervention du colloque international sur l'importance de la transparence et de la performance pour l'intégration réelle dans l'économie mondiale,fsesg,université d'Alger,juin 2003
2- Gerbaix Sylvie, l'accès direct au système d'information par le client final via les medias électronique quelles implication, communication
3- Laury Olivier,les techniques promotionnelles tendance;nouveauté et efficacité,journées nationales du marketing,le marketing un univers en expansion,12-13 octobre,paris,2005
4- ziadi jamelddine,système d'information et nouvelles technologie de l'information et de la communication sources de création de nouveaux avantages compétitifs pour l'entreprise, les actes du 3éme colloque Tunis 17-18 juin 2004.

Thèses et mémoires :

1- Arsenault Dominique ,conception d'un système d'information marketing ,thèse doctorat ,université Québec,1994

2-Boulogina G : La mise en œuvre des systèmes d'information dans les organisations, cas d'intelligence économique et de la mémoire d'entreprise, thèse doctorat, université de droit,d'économie et des sciences ,Aix Marseille III ,Paris 1996.

3-Guisppelli Lucienne , les systèmes d'information marketing – base de données gestion de la relation client-, DESS en économie et gestion, faculté des science économiques et de gestion Marseille II, université de la méditerranée Aix,2002

4- legath julien, le développement d'un système d'information en marketing dans une petite organisation –cas de l'entreprise CSMR-, thèse publie ,fsa,université Laval,2001

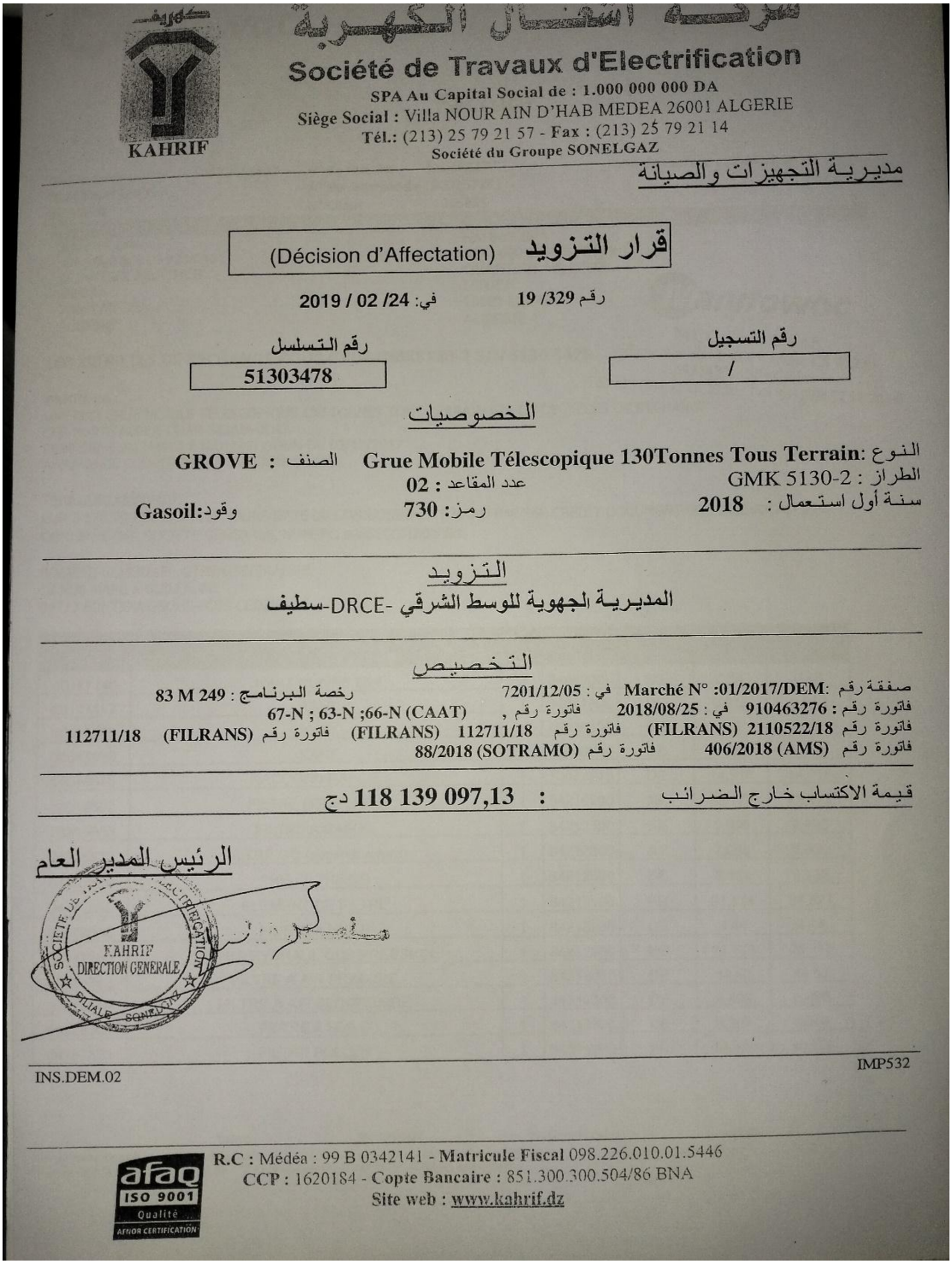
Site d'Internet :

1-Les cahiers de George Lartand chronique,

http : //www.allbodies.com/chroliques/marketing /chro5.shtml.

الملاحق

الملحق رقم (01):



KAHRIF

شركة الأشغال الكهربائية

Société de Travaux d'Electrification

SPA Au Capital Social de : 1.000 000 000 DA
Siège Social : Villa NOUR AIN D'HAB MEDEA 26001 ALGERIE
Tél.: (213) 25 79 21 57 - Fax : (213) 25 79 21 14
Société du Groupe SONELGAZ

مديرية التجهيزات والصيانة

قرار التزويد (Décision d'Affectation)

رقم 19 /329 في: 24/ 02 / 2019

رقم التسجيل: /

رقم التسلسل: 51303478

الخصوصيات

النوع: Grue Mobile Télescopique 130Tonnes Tous Terrain الصنف : GROVE

الطراز : GMK 5130-2 عدد المقاعد : 02

سنة أول استعمال : 2018 رمز: 730 وقود: Gasoil

التزويد

المديرية الجهوية للوسط الشرقي -DRCE-سطيف

التخصيص

صفقة رقم: Marché N° :01/2017/DEM في : 7201/12/05 رخصة البرنامج : 83 M 249

فاتورة رقم : 910463276 في : 2018/08/25 فاتورة رقم , (CAAT) 67-N ; 63-N ;66-N

فاتورة رقم 2110522/18 (FILRANS) فاتورة رقم 112711/18 (FILRANS) فاتورة رقم 112711/18 (FILRANS)

فاتورة رقم 406/2018 (AMS) فاتورة رقم 88/2018 (SOTRAMO)

قيمة الاكتساب خارج الضرائب : 118 139 097,13 دج

الرئيس المدير العام

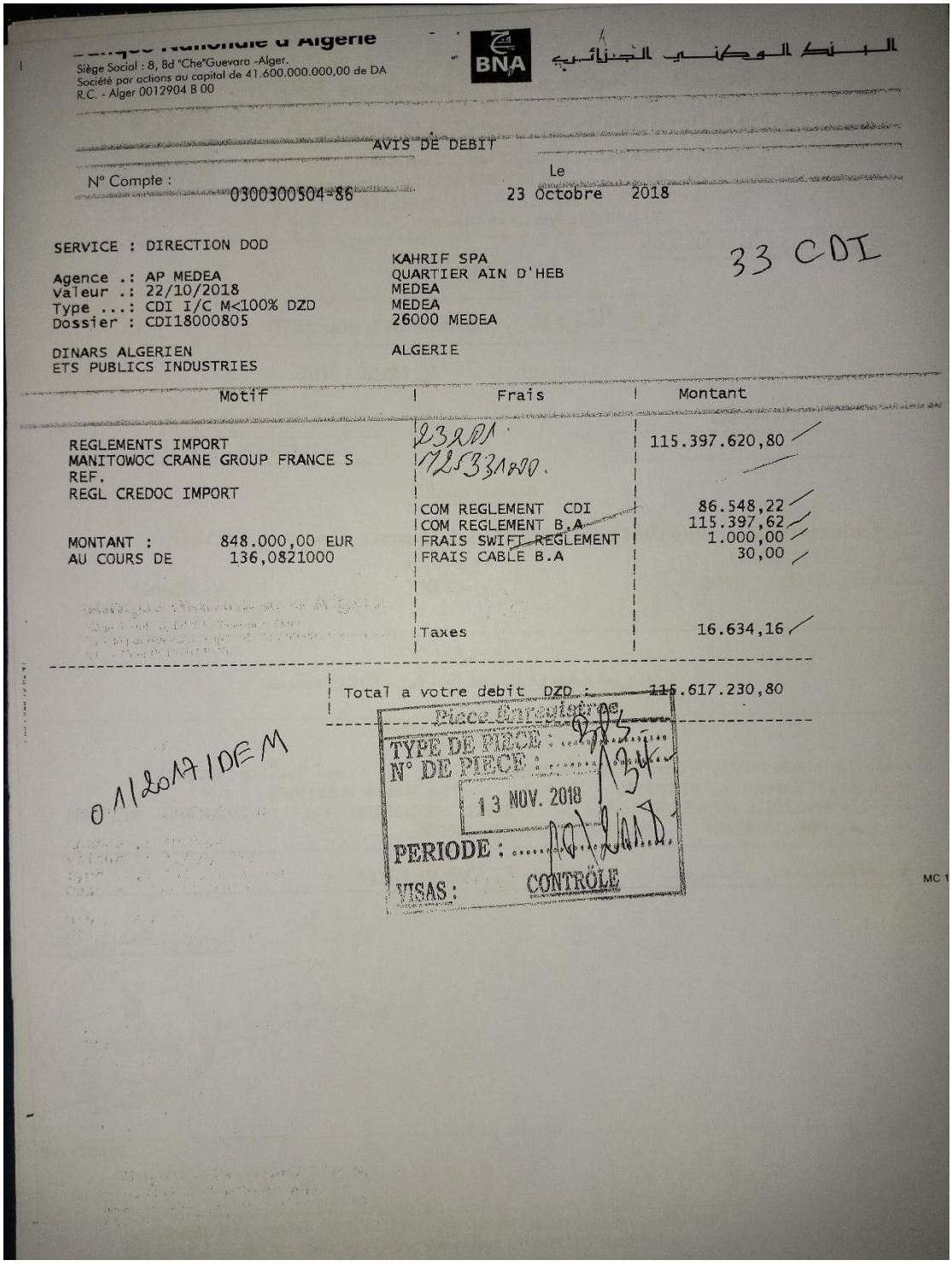
SOCIETE DE TRAVAUX D'ELECTRIFICATION KAHRIF DIRECTION GENERALE FILIALE SONELGAZ

INS.DEM.02 IMP532

R.C : Médéa : 99 B 0342141 - Matricule Fiscal 098.226.010.01.5446
CCP : 1620184 - Compte Bancaire : 851.300.300.504/86 BNA
Site web : www.kahrif.dz

afaq ISO 9001 Qualité AFNOR CERTIFICATION

الملحق رقم (02):



Banque Nationale d'Algerie
Siège Social : 8, Bd "Che"Guevara -Alger.
Société par actions au capital de 41.600.000.000,00 de DA
R.C. - Alger 0012904 B 00

BNA البنك الوطني الجزائري

AVIS DE DEBIT

N° Compte : 03003005O4-86 Le 23 Octobre 2018

33 CDI

SERVICE : DIRECTION DOD

Agence .: AP MEDEA
Valeur .: 22/10/2018
Type ....: CDI I/C M<100% DZD
Dossier : CDI18000805

DINARS ALGERIEN
ETS PUBLICS INDUSTRIES

KAHRIF SPA
QUARTIER AIN D'HEB
MEDEA
MEDEA
26000 MEDEA

ALGERIE

Motif	Frais	Montant
REGLEMENTS IMPORT MANITOWOC CRANE GROUP FRANCE S REF. REGL CREDOC IMPORT	23201 72533200.	115.397.620,80
	COM REGLEMENT CDI	86.548,22
	COM REGLEMENT B.A	115.397,62
MONTANT : 848.000,00 EUR AU COURS DE 136,0821000	FRAIS SWIFT REGLEMENT FRAIS CABLE B.A	1.000,00 30,00
	Taxes	16.634,16
	Total a votre debit DZD :	115.617.230,80

Pièce Comptable
TYPE DE PIECE : .....
N° DE PIECE : .....
13 NOV. 2018
PERIODE : .....
VISAS : CONTRÔLE

0 1/2017 DEM

MC 1

الملحق رقم (03):

المقابلة الأولى

س1-ما هو نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وفيما يتمثل؟ .

ج1: .....

س2-ماهي التسهيلات التي تقدمها برامج نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة؟ .

ج2: .....

س3-ما هو البرنامج الأكثر أهمية من بين باقي برامج المؤسسة؟ .

ج3: .....

الملحق رقم (04):

المقابلة الثانية:

س1-متى تم تصميم نظام المعلومات المحاسبي لمؤسستكم؟

ج1: .....

س2-هل ترى من الضروري تحديث برامج نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة؟

ج2: .....

س3-هل في نظرك صيانة البرامج تؤثر على سيرورة العمل؟

ج3: .....

الملحق رقم(05):

المقابلة الثالثة:

س1-ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار؟

ج1: .....

س2-ماهي العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار؟

ج2: .....

س3-هل يمكن الاستغناء على نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري؟

ج3: .....